

Distr.: General
28 October 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

بنود جدول الأعمال 9 و 10 و 12 و 13 و 15 و 16
و 17 و 18 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 25
و 26 و 32، و 33 و 36 و 40 و 46 و 47 و 55
و 56 و 57 و 62 و 65 و 66 و 67 و 68 و 69 و 72
و 75 و 76 و 136 و 137 و 138 و 139 و 140
و 142 و 143

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/
متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين
السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
2001-2010: عقد دحر الملايا في البلدان النامية،
لا سيما في أفريقيا

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض
التنمية المستدامة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية
التنمية المستدامة

متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤل الأمم المتحدة)
العولمة والترابط



الرجاء إعادة استعمال الورق



مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة
 القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى
 الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
 التنمية الاجتماعية
 النهوض بالمرأة
 الحالة في الشرق الأوسط
 قضية فلسطين
 ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي
 تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
 مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)
 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
 في الشرق الأدنى
 الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية التي تمس
 حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان
 العرب في الأراضي المحتلة
 تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
 السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية
 المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في
 الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
 تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
 والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين،
 والمسائل الإنسانية
 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في
 التنفيذ والدعم الدولي
 حقوق الشعوب الأصلية
 القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية
 الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
 حق الشعوب في تقرير المصير
 تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية
ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

المحيطات وقانون البحار

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن
أعمال دورتها الخامسة والخمسين

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون
الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لعام 2022

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

تخطيط البرامج

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

رسالة مؤرخة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي السادس والأربعين لوزراء
خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين (انظر المرفق)، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في
نيويورك في 23 أيلول/سبتمبر 2022.

وباسم مجموعة الـ 77 والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال 9 و 10 و 12 و 13 و 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20
و 21 و 22 و 23 و 24 و 25 و 26 و 32 و 33 و 36 و 40 و 46 و 47 و 55 و 56 و 57 و 62
و 65 و 66 و 67 و 68 و 69 و 72 و 75 و 76 و 136 و 137 و 138 و 139 و 140 و 142 و 143.

(توقيع) منير أكرم

السفير والممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

رئيس مجموعة الـ 77

مرفق الرسالة المؤرخة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

الاجتماع السنوي السادس والأربعون لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، نيويورك، 23 أيلول/سبتمبر 2022

إعلان وزاري

1 - التقى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين في 23 أيلول/سبتمبر 2022، بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بمناسبة اجتماعهم السنوي السادس والأربعين. وتباحث الوزراء انعكاسات التوترات الجيوسياسية الراهنة، واستعرضوا الوضع الاقتصادي العالمي، وتطرقوا إلى الآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأقروا بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، لا يزال يشكل التحدي العالمي الأكبر وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، واعتمدوا الإعلان الوارد أدناه.

2 - وأكد الوزراء من جديد على الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأعادوا التأكيد في هذا الصدد على ضرورة احترام مبادئ المساواة بين الدول والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأعادوا التأكيد من جديد أيضا على ضرورة احترام الحق في تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي وغيره من أشكال الهيمنة الأجنبية.

3 - وأعاد الوزراء التأكيد على أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من دون سلام، وأن السلام لا يمكن أن يعم من دون تنمية مستدامة. وشددوا على أهمية بناء ثقافة سلام من خلال تعزيز تعددية الأطراف القائمة على القانون الدولي، وإقامة علاقات ودية بين الدول، وتعزيز تسوية المنازعات بالطرق السلمية، واتخاذ تدابير أخرى مناسبة من أجل تعزيز السلام العالمي وضمان أعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتعزيزها وحمايتها. وأقروا بأن السلام لا يعني عدم نشوب النزاعات فحسب، بل يتطلب أيضا عملية ديناميكية وإيجابية تقوم على المشاركة وتشجع الحوار وتُخلّ فيها النزاعات بروح التفاهم والتعاون.

4 - وشدد الوزراء على أن تلك المقاصد والمبادئ تحفز الالتزام الكامل بتعددية الأطراف والسعي إلى إرساء نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا يتيح الفرص لرفع مستوى معيشة شعوبنا.

5 - وكرر الوزراء التأكيد على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والخطة الحضرية الجديدة وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث وكذلك الوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ستُنفذ بشكل كامل، وأن كامل الالتزامات المكرسة فيها سيتم الوفاء بها بما يتماشى مع مبادئ تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

6 - وشدد الوزراء على الأهمية الحاسمة للتعاون الدولي المتعدد الأطراف باعتباره من الأدوات المهمة للتغلب على التحديات التي تواجه البشرية، وأكدوا من جديد دعمهم الكامل لتعزيز نظام تعددية الأطراف،

ولا سيما منظومة الأمم المتحدة. وشددوا أيضاً على الحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية وصوتها في الشؤون والمؤسسات والآليات الدولية.

7 - وألقى الوزراء الضوء على قيم الأمم المتحدة وإنجازاتها وما تتطوي عليه من روح تعددية الأطراف. والأهم من ذلك، أكدوا على ضرورة اعتراف المجتمع الدولي بالأهمية المحورية للأمم المتحدة في مساعدة البلدان على معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه البشرية في الحاضر والمستقبل، والتوصل إلى حلول لها ضمن إطار شامل متفق عليه على أساس تعددية الأطراف، وبطريقة ديمقراطية ومنصفة، مستوحاة من المصالح المشتركة ومن تطلعاتنا "نحن شعوب الأمم المتحدة" التي تحتاج إلى العمل والتعاون والتعايش في وئام وتضامن وسلام.

8 - وأعاد الوزراء تأكيد الطابع العالمي لخطة عام 2030 وما فيها من أهداف وغايات شاملة وبعيدة الأثر ومتمحورة حول الإنسان ومُفضية إلى التحول، مسترشدة بمبدأ عدم ترك أحد أو أي بلد خلف الركب.

9 - وأشار الوزراء إلى اتخاذ الجمعية العامة قرارها 306/74 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2020، المعنون "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)" وسلّموا بأهمية تنفيذه، وأشاروا أيضاً إلى القرارات 270/74 المؤرخ 3 نيسان/أبريل 2020، و 274/74 المؤرخ 21 نيسان/أبريل 2020، و 307/74 المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2020، و 4/75 المؤرخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، و 17/75 المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 130/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 156/75 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 313/75 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2021.

10 - وأعرب الوزراء عن تضامنهم مع جميع البلدان في كفاحها ضد الآثار المتعددة الأبعاد لجائحة "كوفيد-19"، وأشادوا بتفاني ودأب المهنيين في مجال الرعاية الصحية والباحثين في المجال الطبي وغيرهم من العاملين في الصفوف الأمامية الذين يتحملون وطأة التصدي للأزمة؛ وإذ أقرّوا أيضاً بما يقدمه المتطوعون في مجال الصحة من إسهام في العمل على دعم الوقاية من مرض كوفيد-19 وكشف حالات الإصابة به والإبلاغ عنها، شددوا على الحاجة إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 وعملية التعافي منها من خلال استجابة عالمية تقوم على الوحدة والتضامن وتجديد التعاون الدولي المتعدد الأطراف بين الدول والشعوب والأجيال، على نحو يعزز قدرة وعزم الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

11 - وشدد الوزراء على أن البلدان في أنحاء العالم قاطبة لا تزال تواجه أزمات متعددة من بينها كوفيد-19 وتغير المناخ والتوترات الجيوسياسية الراهنة التي طرحت تحديات إضافية ترتبط بالقضاء على الفقر والأمن الغذائي وأمن الطاقة وتكاليف المعيشة (التضخم) وسبل التمويل بشروط ميسرة، وقوضت تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأثرت بشكل غير متناسب على جهود الإنعاش وخاصة في البلدان النامية، وعكست مسار المكاسب الإنمائية بما لا يقل عن عقد من الزمان. وفي هذا الصدد، أعاد الوزراء تأكيد التزامهم باتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة للتصدي بصورة منسقة وشامل ومتعددة الأطراف للتحديات الإنمائية والحاجة إلى دعم ما تبذله البلدان النامية من جهود وطنية لبناء قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

12 - وأعاد الوزراء تأكيد الحاجة إلى ضمان حصول البلدان النامية على الحيز المالي اللازم للانعاش وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأشاروا إلى الفجوة التمويلية المتزايدة وأكدوا أن سد هذه الفجوة هو مما لا غنى عنه للمضي قدماً نحو الانتعاش. وسيتطلب ذلك، في جملة تدابير، معالجة الديون، وتحسين

آليات التمويل، بما في ذلك التمويل الابتكاري، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وحصول جميع البلدان النامية المحتاجة على تمويل بشروط ميسرة، إضافة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، أعادوا تأكيد الحاجة الأساسية إلى توجيه الحصاص غير المستخدمة من حقوق السحب الخاصة، القائمة والمخصصة حديثاً، من البلدان المتقدمة النمو المتمتعة بمركز مدفوعات خارجية قوي إلى البلدان النامية التي هي أكثر احتياجاً من غيرها إلى السيولة المالية ومصارف التنمية الإقليمية. وأحاط الوزراء علماً بالتزام مجموعة العشرين بتكثيف جهودها الرامية إلى أعمال آليات ملائمة مثل الإطار المشترك في الوقت المناسب وبطريقة منظمة ومنسقة.

13 - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن جائحة كوفيد-19 قد تسببت في تفاقم التحديات التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بمن فيهم الأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمشردون واللاجئون والمهاجرون، كما أنها ترسخ أوجه اللامساواة القائمة بالفعل، وقد تؤدي إلى عكس مسار ما أحرز في العقود الأخيرة من تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

14 - وشدد الوزراء على أن تحقيق التعافي الشامل والمستدام والمنيع لا بد أن يكفل أيضاً إمكانية الحصول بطريقة شاملة وميسورة التكلفة ومنصفة ليس على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 ووسائل علاجها وتشخيصها فحسب، بل أيضاً على ما يتصل بذلك من المواد والمعدات والتكنولوجيات الصحية، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا، وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، وتوسيع نطاق القدرات التصنيعية المحلية والإقليمية في البلدان النامية. وأشار الوزراء إلى القرار الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ورحب الوزراء بإنشاء صندوق الوساطة المالية للتأهب والاستجابة للجائحة، والرامي إلى تحسين النظام الحالي لتمويل الوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب لها والاستجابة لها، وتعبئة موارد إضافية لزيادة الاستثمارات في الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها.

15 - وشدد الوزراء على أهمية ضمان حصول الجميع على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 بصورة مأمونة وفعالة ومنصفة وميسورة بأسعار معقولة، وسلّموا بأنه ينبغي أن تكون هذه اللقاحات منافع عامة عالمية للمساعدة في التغلب على جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم واستعادة الزخم اللازم من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك رحبوا بقرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة المعنون "ضمان حصول جميع بلدان العالم على اللقاحات على نحو منصف وبتكلفة ميسورة وفي الوقت المناسب في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"، المقدم من جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وشددوا أيضاً على أهمية إتاحة الأدوات الوقائية ووسائل الفحوص المخبرية والكواشف والمواد الداعمة واللوازم الطبية الأساسية وتقنيات التشخيص الجديدة والأدوية وما سيوضع مستقبلاً من لقاحات ضد كوفيد-19 وكفالة توزيعها بطريقة منصفة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت. ودعا الوزراء أيضاً إلى زيادة تبادل المعلومات والتكنولوجيا من أجل كشف حالات الإصابة بالفيروس والوقاية منه وعلاجه ومكافحته، ونوهوا بالمبادرات المتخذة في هذا الصدد، مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، وأصدقاء مرفق كوفاكس (COVAX)، ومجمع الوصول إلى التكنولوجيا فيما يتعلق بكوفيد-19 (C-TAP)، ونداءات إعلان التبرعات ذات الصلة.

16 - وتعهّد الوزراء بتحقيق انتعاش سريع وشامل ومستدام وقادر على الصمود وبناء مستقبل أفضل، فضلا عن التأهب للجائحة والوقاية من أي وباء يتفشى في المستقبل والكشف عنه والتصدي له، ووضع الإنسان في صلب تدابير التصدي المتخذة، وحماية كوكبنا وتحقيق الازدهار بسبل منها اتخاذ تدابير محددة الهدف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر الناجم عن الجوائح أو النزاعات، والانتكاس إلى الفقر، والفقر المتعدد الأبعاد. والتزم الوزراء كذلك بتهيئة سلاسل الإمدادات الغذائية المستقرة، وضمان سبل كسب العيش اليومية، وتعزيز النظم الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتحسين معدلات التوصيل الرقمي، وتوفير فرص التعليم عالي الجودة وفرص التعلّم مدى الحياة، والنهوض بالعمالة المنتجة وفرص العمل، وتهيئة البنى التحتية المستدامة القادرة على الصمود، وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتعزيز القدرات في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز وسائل التنفيذ.

17 - وسلّم الوزراء بوجود فجوات رقمية شاسعة وتفاوتات كبيرة من حيث امتلاك البيانات داخل البلدان والأقاليم وفيما بينها، وبين البلدان المتقدمة النمو وجميع البلدان النامية، وبأن بلدانا نامية كثيرة ليس متاحا لها أن تحصل على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بتكلفة معقولة، وحثوا الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية ذات المصلحة على إعطاء دفعة للدور المحفز الذي تؤديه التكنولوجيات الرقمية في الحد من أثر جائحة كوفيد-19 على التعليم والصحة والاتصالات والتجارة واستمرارية تصريف الأعمال، وعلى اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز الحوكمة والاقتصاد في المجال الرقمي والبحث العلمي والتكنولوجيات الناشئة ومصادر البيانات الجديدة، وبناء نظم مرنة وشاملة ومتكاملة للبيانات والإحصاءات، تحت قيادة المكاتب الإحصائية الوطنية، تكون قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة والعاجلة على البيانات في أوقات الكوارث، وضمان مسار يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

18 - ودعا الوزراء المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى زيادة مستوى التعاون وحشد الموارد لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى التخفيف من أثر إغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-19، بما في ذلك بالنسبة للفئات الأشد فقرا والنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين والمشردين والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، تبعا للظروف الوطنية، وتيسير استمرارية خدمات التعليم للجميع بسبل منها دعم إمكانية الاتصال الإلكتروني، وإتاحة فرص التعلم عن بُعد والتعلّم مدى الحياة.

19 - وأهاب الوزراء أيضا بالدول الأعضاء أن تحمي الأطفال من الآثار السلبية للجائحة عن طريق التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة، بما في ذلك بالعمل على كفالة استمرارية الخدمات التي تركز على الأطفال مع ضمان المساواة في الاستفادة منها، وصون حق الأطفال في التعليم، وتعزيز التعليم الشامل والمنصف والجيد بتنفيذ التدابير المناسبة، بطرق منها دعم الأسر على نحو يضمن عودة الأطفال إلى المدارس، وخاصة الفتيات والأطفال الذي يعيشون في ظروف هشة، متى كان ممكنا العودة إلى المدارس بأمان فور انجلاء الجائحة، وأن تقوم في أوقات الحجر الصحي بمساعدة النظم المدرسية والمدرسين والأسر لضمان مصدر موثوق للتغذية اليومية ولاستخدام حلول ميسّرة وشاملة للتعلم عن بُعد بهدف سد الفجوة الرقمية، مع حماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة والاستغلال في السياقات الرقمية، وأشاروا إلى أنه لا يجوز أن يتعرض الأطفال لأي تدخل تعسفي أو غير قانوني يمسهم في حياتهم الخاصة أو في بيئتهم الأسرية.

20 - وأحاط الوزراء علماً بالبيان المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 الصادر عن مجموعة أقل البلدان نموا بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ودعوا الشركاء في التنمية، والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تقديم الدعم إلى أقل البلدان نموا في تنفيذه.

21 - وأحاط الوزراء علماً بالبيان المؤرخ 10 تموز/يوليه 2020 الصادر عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن جائحة كوفيد-19 وشددوا على ضرورة قيام جميع الجهات المعنية الرئيسية، ومن ضمنها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف والدائنون الثنائيون، وغيرهم من الدائنين من القطاع الخاص، باتخاذ إجراءات فورية وجوهرية تتيح للدول الجزرية الصغيرة النامية إدارة الأزمة التي لم تنتهِ فصولها بسبب جائحة كوفيد-19.

22 - وأعرب الوزراء عن قلقهم بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على البلدان المتوسطة الدخل، وأكدوا الحاجة إلى العمل معاً لحماية المكاسب الإنمائية التي تحققت حتى الآن، وإعادة البناء بشكل أفضل في سياق عقد العمل والإنجاز في خضم كوفيد-19. وفي هذا الصدد، نوه الوزراء بالاجتماع الوزاري السابع للمجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل، الذي عُقد في 22 أيلول/سبتمبر 2022، واعتمد فيه الإعلان الوزاري الذي يتناول بالتفصيل آثار الجائحة على البلدان المتوسطة الدخل، ويذكر بالطلبات الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة والولايات المُسندة إليها من أجل التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

23 - وأقر الوزراء بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة الاستثنائي لمجموعة العشرين الذي عُقد إلكترونياً برئاسة المملكة العربية السعودية في 26 آذار/مارس 2020، وبدعوته إلى توفير موارد فورية لمكافحة آثار كوفيد-19، بما في ذلك إطلاق مبادرة تعليق خدمة الديون والقرار الصادر عن اجتماع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة العشرين، المنعقد في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الذي ينص على تمديد المبادرة. ويوصي الوزراء بأن يقوم جميع الدائنين الثنائيين الرسميين بتنفيذ مبادرة مجموعة العشرين بشأن تعليق سداد خدمة الدين تنفيذاً كاملاً وبشفافية مع تمديد المبادرة حتى كانون الأول/ديسمبر 2021، كما يوصون بالتنفيذ المنظم وحسن التوقيت والفعال للإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، المعتمد خلال مؤتمر القمة الاستثنائي للقادة بشأن كوفيد-19 الذي استضافته المملكة العربية السعودية، والعمل المضطلع به تحت رئاسة إيطاليا. وأشار الوزراء إلى أنه تم تأجيل ما لا يقل عن 12,7 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الديون، بموجب مبادرة بلدان مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الدين، بين أيار/مايو 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021، حيث استُفاد من ذلك 50 بلداً حتى الآن.

24 - وأشار الوزراء إلى قيام حكومة جمهورية غيانا التعاونية في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بعقد الحدث البارز الإلكتروني تحت شعار "الحفاظ على مسار إنمائي منخفض الكربون نحو خطة عام 2030 في عصر كوفيد-19" بمناسبة تولي غيانا رئاسة مجموعة الـ 77 والصين لعام 2020، والذي تم خلاله الإقرار بأن تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 يمكن أن يؤثرًا على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوزراء إلى الإقرار في ذلك الحدث البارز بأن عدداً قليلاً من البلدان قد بادر إلى وضع نماذج عملية مطورة محلياً تحفز الانتقال إلى مسار إنمائي منخفض الكربون، وتعالج في الوقت نفسه مسألة خفض الانبعاثات وإزالتها. والجهود التي تبذلها غيانا في هذا الصدد جهوداً معترف بها من خلال استراتيجيتها للتنمية المنخفضة الكربون لعام 2030، ومدفوعاتها من أجل نموذج الخدمات المناخية الحرجية المشترك بين

غيانا والنرويج، الذي حفز الإدارة المستدامة للغابات وساهم في التصدي لإزالة الغابات. وهذا النموذج هو أول نموذج وطني للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها كما يمثل إحدى أولى الاستراتيجيات الوطنية بشأن التنمية المنخفضة الكربون.

25 - وشدد الوزراء على الحاجة إلى التضامن العالمي والتعاون المتعدد الأطراف لزيادة إنتاج اللقاحات وتوزيعها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأعربوا عن معارضتهم للنزعة القومية في مجال اللقاحات، وعن رفضهم لأي فجوة في اللقاحات، أو أي محاولة لتسييس التعاون في مجال اللقاحات، وأقروا بالحاجة إلى ضمان عدم التمييز والإنصاف للجميع، في ظل محدودية إمكانية الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 وعدم التكافؤ في توزيعها. ودعا الوزراء أيضاً المجتمع الدولي إلى التصدي للمعلومات التضليلية، ومكافحة التردد في أخذ اللقاحات، وتنظيم حملات إعلامية لتوعية الناس بأهمية اللقاحات المضادة لكوفيد-19 وسلامتها.

26 - وكرر الوزراء التأكيد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ضرورة حتمية أساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وشددوا على ضرورة التصدي للفقر بجميع أشكاله وأبعاده ضماناً لعدم ترك أي أحد بالفعل خلف الركب، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أشد الفئات فقراً وأكثرها ضعفاً. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد التزامهم بالعمل بلا كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً بحلول عام 2030 بطريقة متوازنة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والدروس المستفادة منها والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف. وشدد الوزراء على أنه يجب على المجتمع الدولي معالجة التحديات والاحتياجات التي تواجهها البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وعلى وجه الخصوص البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات الخاصة التي يواجهها الكثير من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

27 - وأقر الوزراء بأهمية تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الريفية باعتبار ذلك استراتيجية فعالة على الصعيد العالمي للقضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع. وشددوا على أن الفقر، في العديد من البلدان النامية، ما زال يتركز بشكل كبير في المناطق الريفية، وسلموا في هذا الصدد بأهمية النظر في إطار الخطط والسياسات الوطنية في استراتيجيات وتدابير للقضاء على الفقر ينصب تركيزها على المناطق الريفية، بما يشمل زيادة الاستثمارات التي تعزز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي للاقتصادات الريفية، وسد الفجوة الرقمية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية من أجل الحد من أوجه عدم المساواة.

28 - وأشار الوزراء إلى أن أهداف التنمية المستدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتضفي التوازن على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وشددوا في هذا الصدد على أنه ينبغي التعامل مع جميع أهداف التنمية المستدامة على قدم المساواة عند استعراضها في إطار النتائج المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي.

29 - وأكد الوزراء من جديد في هذا الصدد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مكلف بتوفير القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات اللازمة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأن له دوراً محورياً في الإشراف على شبكة عمليات متابعة خطة عام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي، وذلك بالعمل على نحو متسق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة والمنتديات الأخرى المعنية، وبما يتماشى مع الولايات القائمة. ورحب الوزراء بانعقاد اجتماع

المنتدى لعام 2022 بالحضور الشخصي، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفترة من 5 إلى 15 تموز/يوليه 2022، وأعربوا عن تقديرهم لاختتام المنتدى باعتماد إعلان وزاري.

30 - وأثنى الوزراء على جميع البلدان التي قدمت استعراضات وطنية طوعية تسلط الضوء على الخطوات المتخذة لتنفيذ خطة عام 2030 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022 المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأكد الوزراء من جديد أهمية الاستعراضات الوطنية الطوعية باعتبارها وسيلة لتيسير تبادل الخبرات، بما في ذلك أوجه النجاح والتحديات والدروس المستفادة، بهدف تسريع تنفيذ خطة عام 2030.

31 - وأشار الوزراء إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تكرر التأكيد على جميع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1992، وخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. وأعادوا التأكيد كذلك على أن تنفيذ الخطة ينبغي أن يسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة 74 منها.

32 - ولاحظ الوزراء مع القلق أنه بالرغم من الجهد الكبير المبذول، ما زال تنفيذ خطة التنمية لعام 2030 بوتيرته ونطاقه الحاليين بعيدا جدا عن تحقيق التنمية المستدامة للجميع، لا سيما لأفقر الفئات وأضعفها.

33 - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء الحالة الراهنة لانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، مما يؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية، وزيادة خطر المجاعة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما البلدان النامية. وأفُتِرَ أيضا بارتفاع عدد الأشخاص المتضررين من الجوع على مستوى العالم إلى 828 مليون شخص في عام 2021، وهو ما يمثل زيادة تقدر بنحو 46 مليون شخص منذ عام 2020 و 150 مليون شخص منذ نقشي جائحة كوفيد-19.

34 - ورَّحَبَ الوزراء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 264/76 المؤرخ 27 أيار/مايو 2022، المعنون "حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي"، وكرَّروا تأكيد مناشدته المجتمع الدولي أن يقدم دعما عاجلا للبلدان المتضررة من أزمة الأمن الغذائي، من خلال اتخاذ إجراءات منسقة، بما في ذلك توفير الإمدادات الغذائية الطارئة، والبرامج الغذائية، والدعم المالي، وزيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه، وتشجيع إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، ومرتكز على القواعد، ومفتوح، وغير تمييزي، ومنصف، في إطار منظمة التجارة العالمية؛ ودعا القرار أيضا المؤسسات المالية الدولية إلى إيجاد حلول عاجلة وميسورة التكلفة في الوقت المناسب، لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المقتلة بالديون، في التصدي لأزمة الأمن الغذائي وتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، عن طريق القيام، على سبيل المثال لا الحصر، بتيسير الحصول على تخفيف عبء الديون، والتمويل الميسر، والمنح، حسب الاقتضاء.

35 - ودعا الوزراء إلى تعزيز التعاون في مجالات شتى مثل إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتجهيزها، والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي، وتحسين الاكتفاء الذاتي من الأغذية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

36 - وشدد الوزراء على أن التنمية ينبغي أن تكون شاملة للجميع وأن تعود بالنفع على الجميع، وأكدوا من جديد أهمية احترام المسارات الإنمائية التي تختارها البلدان على اختلافها بمحض إرادتها، واحترام حق جميع البلدان في المشاركة على قدم المساواة مع غيرها في الشؤون الدولية وفي التنمية، وضرورة معالجة

الشواغل الإنمائية التي لدى البلدان النامية بإجراءات ملموسة، والحد من عدم المساواة فيما بين البلدان وداخلها، بما لا يترك أي بلد ولا أي شخص خلف الركب.

37 - وكرر الوزراء الإعراب عن التزام مجموعة الـ 77 الثابت والمستمر بمواصلة ترجمة الطموحات الواردة في خطة عام 2030 إلى إجراءات حقيقية. وشددوا على أن تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات يتطلب توفير وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية، وهو ما يجعل التنمية في صدارة ومحور تلك المساعي وفقاً للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وشددوا في هذا الصدد على الحاجة الملحة إلى تهيئة شراكة إنمائية عالمية تكون متوازنة وشاملة للجميع ومتساوية وعلى أنه لا بد من زيادة الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل.

38 - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء الآثار الكبيرة التي تخلفها البيئة العالمية الحالية المليئة بالتحديات على الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الخطة عام 2030، والتي لا تقتصر على العوامل الاقتصادية، بل تشمل أيضاً الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والأزمات الإنسانية، والنزاعات. وشدد الوزراء على ضرورة اتخاذ إجراءات عملية وفورية لتهيئة البيئة المؤاتية الضرورية على جميع المستويات من أجل تحقيق خطة عام 2030.

39 - وشدد الوزراء على أهمية المتابعة والاستعراض الشاملين على الصعيدين العالمي، وعلى الصعيد الإقليمي، حسب الاقتضاء، من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030، مع كفالة أن يتم على النحو الواجب تحقيق هدفها العام المتمثلين في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة. وأحاطوا علماً في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة 299/70 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2016 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي، الذي يشدد على الرؤية التي تتقاسمها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة وعلى التطلعات المشتركة لتلك الدول فيما يتصل بالمسار الحاسم الأهمية المحدد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لعام 2030. وكرروا وأعادوا التشديد على أنه يجب أن يجري، في سياق تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها، تناول ومعالجة الصعوبات الشديدة التي تواجه البلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي والسعي إلى إزالة العقبات التي تحول دون إعمالها الكامل لحقها في تقرير المصير وحقها في التنمية، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبيئتها وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تركها خلف الركب.

40 - وأشار الوزراء إلى تأكيد خطة عام 2030 من جديد على ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي.

41 - وأكد الوزراء من جديد إيمانهم الراسخ بأن جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة يجب أن تركز نفسها جماعياً للسعي إلى إقامة تعاون لأغراض التنمية العالمية "يربح فيه الجميع" ويقوم على أساس المشاورات الواسعة النطاق، والمساهمة المشتركة وتقاسم الفوائد، بما من شأنه أن يعود على كل البلدان والمناطق في العالم بمكاسب هائلة في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

42 - وسلّموا بالدور الهام لإمكانية الاتصال الإلكتروني في تعزيز أوجه التآزر بين السياسات وتيسير التجارة والربط بين البنى التحتية والتعاون المالي والتبادل بين الشعوب على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي، وهي بعض المجالات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

43 - وأكد الوزراء أن الاستثمار في بنى تحتية مستدامة ومنيعة وجيدة أمر بالغ الأهمية لتحقيق تعاف شامل للجميع ومنصف من آثار جائحة كوفيد-19 والإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فالفجوة الاستثمارية في إنجاز خطة عام 2030 آخذة في الاتساع، والاستثمار في إقامة بنى تحتية جيدة في البلدان النامية تراجع بأكثر من 50 بليون من دولارات الولايات المتحدة في العام الماضي وحده. ولذا ينبغي زيادة التمويل العام لتحفيز الاستثمارات الخاصة في إقامة بنى تحتية مستدامة ومنيعة تعين على تحقيق خطة عام 2030 وأهدافها، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سندي، والخطة الحضرية الجديدة.

44 - وأهاب الوزراء بجميع أصحاب المصلحة المعنيين، استناداً إلى الآليات والمرافق القائمة، إلى التركيز على تشخيص الاحتياجات من حيث البنى التحتية والمساعدة في تحديد الثغرات والاحتياجات التمويلية ومعالجتها، لا سيما في البلدان النامية، وتهيئة بيئة تمكينية تأخذ بعين الاعتبار القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وسلّموا بأهمية الاستفادة الكاملة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والبنك الدولي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات التي تشوب القدرات والتمويل، ووضع مجموعة من مشاريع البنى التحتية المقبولة مصرفياً والمستدامة والجيدة النوعية والقدرة على الصمود. واتفقوا على استكشاف النهج المرتبطة بالمنصات المبتكرة لتنسيق وزيادة وتوجيه التمويل والمساعدة التقنية المقدمين من المصادر العامة والخاصة من أجل تنمية البنى التحتية الجيدة النوعية التي يمكن التعويل عليها والتي تتحقق فيها مقومات الصمود والاستدامة.

45 - ودّكر الوزراء بإعلان عام 2021 السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، واعترفوا بالدور الهام الذي يؤديه الاقتصاد الإبداعي، المعروف باسم "الاقتصاد البرتقالي"، باعتباره محركاً لتحقيق النمو الشامل للجميع والمستدام على الصعيد الإنمائي، الذي يمكن أن يساعد البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، أكدوا مجدداً على أهمية تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالاقتصاد الإبداعي، بسبل منها تشجيع الإبداع والابتكار وريادة الأعمال، ودعم تطوير المؤسسات الثقافية والصناعات الثقافية، وتوفير التدريب التقني والمهني للأخصائيين في مجال الثقافة، وزيادة فرص العمل في القطاع الثقافي والإبداعي. وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين عن تنفيذ القرار ذي الصلة بهذا الأمر، من خلال فرع مخصص للتوقعات المتصلة بالاقتصاد الإبداعي، يتناول بإسهاب على وجه الخصوص كيفية تماشى القرار مع خطة عام 2030 ونهوضه بها، ويتضمن توصيات بشأن إجراءات ملموسة من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تسريع وتيرة جهودها الرامية إلى تنفيذ الخطة.

46 - وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى السنة الدولية للدُّخْن لعام 2023 وسلّموا بأهمية مساهمة الدُّخْن في زراعة أغذية مغذية ضمن بيئات صعبة من الناحية المناخية، وكرروا تأكيد الحاجة الماسة إلى إنكاء الوعي بقدرة الدُّخْن على التكيف مع تغير المناخ وبمنافعه التغذوية، وإلى الدعوة من أجل اتباع نظم غذائية متنوعة متوازنة وصحية من خلال زيادة الاستدامة في إنتاج الدُّخْن واستهلاكه، ملاحظين أهمية ممارسات الزراعة والإنتاج المستدامة في كسب الرزق لملايين الأسر الزراعية الريفية ولصغار المزارعين في جميع أنحاء العالم.

47 - وأكد الوزراء أن التعاون الرقمي يمكن أن يسهم في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، أعربوا عن التزامهم بإتاحة الاتصال الرقمي للجميع، وهو أمر هام بالنسبة للبلدان النامية من أجل سد الفجوة الرقمية. واعترفوا أيضاً بأن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز التعاون الرقمي من خلال تعزيز النهوض بالقرارات التنظيمية والبشرية المتعلقة بالفضايا الرقمية

وتحسين قدرتها على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجالي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وأحاطوا علماً في هذا الصدد بالمبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف الموجهة نحو تحقيق هذا الهدف، ورحبوا بإنشاء منظمة التعاون الرقمي.

48 - وأعاد الوزراء التأكيد أن القضايا الهامة المتصلة بالتعاون الرقمي لا تزال قائمة، منها في جملة أمور: الاقتصاد الرقمي الشامل، بما في ذلك إنشاء القدرات للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبناء القدرات الرقمية، وإتاحة إمكانية الربط بالشبكات الرقمية وإمكانية الاتصال الإلكتروني في العصر الرقمي، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار في البنى التحتية الرقمية، وحماية البيانات، والذكاء الاصطناعي، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، ومكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية، وتجنب التجزئة في الإنترنت، والتصدي لانتشار المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلّة، وتشجيع التعلم الإلكتروني، وتحديد المبادئ المشتركة لمستقبل رقمي للجميع من أجل تحقيق خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، يحيط الوزراء علماً بتقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي".

49 - وشدد الوزراء على أن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) يهدف إلى إبراز دور الزراعة الأسرية في الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

50 - وأكد الوزراء من جديد التزامهم بتعزيز الإدارة البيئية الدولية، وفقاً للفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" من أجل النهوض بالتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة على نحو متوازن، وكذلك التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة، وسلّموا بأهمية الوثيقة الختامية المنبثقة عن الدورة الاستثنائية من أجل إحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (50@UNEP)، المقرر أن تُعقد في نيروبي يومي 3 و 4 آذار/مارس 2022.

51 - وشدد الوزراء على ما يكتسبه التمويل لأغراض التنمية من أهمية حاسمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسلطوا الضوء على أهمية تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تقف في طريق تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، عند الاقتضاء، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها، لا سيما فيما يتعلق بدعم البلدان المتقدمة للبلدان النامية.

52 - ورحب الوزراء بدورة عام 2022 التي عقدها إلكترونيا في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2022 منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، وهو منبر أساسي لتمويل التنمية، ودعوا إلى تنفيذ استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي تنفيذاً كاملاً.

53 - وطلب الوزراء إلى منظومة الأمم المتحدة أن تضع، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، مقاييس شفافة لتقدير التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز حساب نصيب الفرد من الدخل، وأن تستند في ذلك عند الاقتضاء إلى المبادرات القائمة. وأضافوا أن هذه المقاييس ينبغي أن تراعى فيها الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناجح المحلي، والفجوات الهيكلية على جميع المستويات. وشدد الوزراء في هذا الصدد على أهمية تحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

54 - ودعا الوزراء المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، دون المساس بالدعم الجاري، إلى إقامة التعاون وتعبئة الموارد والخبرات، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والعينية، وتقديم المعونة المباشرة إلى اللاجئين والبلدان التي تستقبلهم والبلدان التي يأتون منها، بهدف تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين والمشرّدين والتقليل من العبء الثقيل الذي تتحمله، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الرأفة والاستقلال والحياد والنزاهة.

55 - وشدد الوزراء على ضرورة إتاحة نُظُم وتدابير لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، تكون مستدامة من الناحية المالية وملائمة للظروف الوطنية ومشفوعة بحدود دنيا، وتكون مصممة جيداً ومطبقة بكفاءة ومتجاوبة مع الصدمات وقابلة للاستدامة على المدى الطويل، وشددوا على أن الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة وميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود وتتوافر سبل الاستفادة منها، بما يشمل قطاعات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع، شرطاً لا غنى عنه لتحقيق العديد من الأهداف التي نصبو إليها. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام ووثائقه، بما فيها بيان بيجين، والذي عُقد في بيجين، الصين، في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وكان هدفه التداول في سبل تحقيق النقل المستدام.

56 - وشدد الوزراء على أن توفير وتعبئة التمويل الكافي سيكون أمراً بالغ الأهمية لتحقيق انتعاش عالمي مستدام وشامل للجميع. ولتحقيق هذه الغاية، اقترح الوزراء توفير وتعبئة مساعدة أكبر بشروط ميسرة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تحتاج إلى حيز وسيولة ماليين لإنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل العيش وتحقيق الاستقرار في الاقتصادات؛ فضلاً عن اتخاذ إجراءات مبكرة للتخفيف من أعباء الديون التي لا يمكن تحملها؛ وإعادة تخصيص ما لا يقل عن 250 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة المنشأة حديثاً من جانب البلدان المتمتعة بمركز مدفوعات خارجية قوي لصالح البلدان النامية المحتاجة؛ وزيادة الإقراض من الميزانيات العمومية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وخفض تكاليف الاقتراض في السوق من خلال آليات مثل مقترح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بمرفق السيولة والاستدامة؛ ووفاء البلدان المتقدمة في أقرب وقت ممكن بالتزامها بتقديم التمويل المناخي السنوي المحدد في 100 بليون دولار وحتى عام 2025 ومواصلة المفاوضات للاتفاق على هدف جماعي جديد قابل للقياس للتمويل المناخي ذي حد أدنى قدره 100 بليون دولار سنوياً، بهدف تحقيق توازن أفضل بين إجراءات التخفيف والتكيف؛ وإتاحة إمكانية حصول البلدان النامية على رأس المال الخاص لتمويل مشاريع التنمية المستدامة. وشددوا أيضاً على أن من الأهمية الحيوية أن يعزز الانتعاش اقتصاداً عالمياً مستداماً، ولا سيما بالاستثمار في البنى التحتية المستدامة وذات النوعية الجيدة والقادرة على الصمود، مما يؤدي أيضاً تهيئة فرص العمل الكريم والحد من الفقر.

57 - وأكد الوزراء مجدداً الأهمية الفائقة للمساعدة الإنمائية الرسمية في دعم احتياجات البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة وتلك التي تواجه تحديات محددة.

58 - وأكد الوزراء من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل هي القناة الرئيسية للتعاون الدولي، وشددوا على دورها الحاسم وحثوا البلدان المتقدمة النمو على أن تقي بما لم تف به بعد من التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، تماشياً مع تعهداتها السابقة، وأن تضاعف تلك الجهود للقيام بدور مجدٍ في استئصال الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك بلوغ الهدف الوطني المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص ما يتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من تلك النسبة لأقل البلدان نمواً. وأشاروا إلى أن البلدان المانحة قامت في السنوات

الأخيرة بتحويل المزيد من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أموال توجه لاستضافة اللاجئين وتجهيز ملفاتهم داخل البلدان المانحة نفسها. ورأوا أن هذا التحول في موارد المساعدة الإنمائية الرسمية نحو الحالات الإنسانية وحالات الأزمات لا يتفق مع النهج الطويل الأمد والمستدام في تمويل التنمية اللازم لتحقيق أهداف خطة عام 2030. وأكد الوزراء من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تكون متسقة مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المتلقية. وأعرب الوزراء عن القلق إزاء عدم زيادة التمويل الموجه بشروط ميسرة إلى البلدان الأكثر احتياجاً، وكذلك إزاء الاتجاه التنازلي لحصة المعونة القابلة للبرمجة قطرياً في المساعدة الإنمائية الرسمية.

59 - وكرر الوزراء التأكيد على أن التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، لا يزال يشكل حافزاً أساسياً للتنمية المستدامة. وقالوا إنه لما كان التعاون بين الشمال والجنوب هو القناة الرئيسية لتمويل التنمية، فعلى المجتمع الدولي أن يتمسك بمبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة" وأن يدفع التعاون بين الشمال والجنوب قدماً ليواصل أداء دوره الرئيسي. وذكر أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في مجال تمويل التنمية.

60 - وأعاد الوزراء تأكيد موقفهم المتمثل في أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً له، وأكدوا مجدداً أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو جهد جماعي للبلدان النامية. وشدد الوزراء على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق تدعيمه بشكل منفصل وقائم بذاته حسب ما تم التأكيد عليه مجدداً في وثيقة نيروبي الختامية. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على ضرورة أن تكون بلدان الجنوب هي التي توجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة أعماله، وأن يظل هذا التعاون مسترشداً بمجموعة المبادئ الـ 14 للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الواردة في الإعلان المعتمد بمناسبة اجتماعهم الوزاري السنوي الثاني والثلاثين المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 26 أيلول/سبتمبر 2008.

61 - ورحب الوزراء بوضع إطار مفاهيمي أولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يمثل نقلة نوعية في قياس هذا التعاون، إلى جانب القيمة المتولدة عن قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بدور الراعي المشترك للعمل المضطلع به لوضع هذا الإطار، بقيادة بلدان من الجنوب العالمي واستناداً إلى آليات تقودها البلدان. وشجع الوزراء البلدان النامية على تقديم تقارير إلى الأونكتاد لدعم مواصلة تحسين الإطار المفاهيمي.

62 - وأشار الوزراء إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وكرروا الإعراب عن التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال للوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر، بالاستناد إلى خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، حيث تستدعي ظروف الجائحة، أكثر من أي وقت مضى، تضامناً لا يتزعزع وتعاوناً دولياً. وأكد الوزراء من جديد أيضاً تأييدهم للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ورحبوا بقراريها 1/20 و 2/20، اللذين اعتمدتهما خلال دورتها العشرين، المعقودة في الفترة من 1 إلى 4 حزيران/يونيه 2021.

63 - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم القوي لولاية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشددوا على أن المكتب هو الجهة المسؤولة عن صوغ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة. وأعربوا عن تقديرهم لبلدان الجنوب التي كثفت تعاونها مع المكتب.

64 - وكرر الوزراء دعوتهم الدول الأعضاء إلى تقديم عرض بشأن مكان استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقدها في عام 2023. ودعوا أيضا الدول الأعضاء إلى استضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى المنتظمة للمجموعة بشأن المسائل الرئيسية التي تهم بلدان الجنوب، وكذلك الاجتماعات القطاعية في مختلف ميادين التعاون، بما في ذلك منتديات بلدان الجنوب للبرلمانيين والعُمد والشباب ووسائل الإعلام والمجتمع المدني وغيرها من الاجتماعات المواضيعية، على النحو المتوخى في خطة عمل الدوحة المعتمدة في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عُقد في الدوحة، قطر، في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2005، وأعربوا عن تطلعهم إلى استمرار الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد.

65 - ولاحظ الوزراء تأجيل مؤتمر قمة الجنوب الثالث إلى الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 في كامبالا، أوغندا، ودعوا رئيس مجموعة الـ 77 والأمانة التنفيذية للمجموعة، إلى استئناف الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة. وفي هذا السياق، أشار الوزراء إلى ما يكتسيه أكبر تجمع لبلدان الجنوب من أهمية تاريخية، ورحبوا بالمساهمات السخية المقدمة إلى الأمانة التنفيذية دعما للعملية التحضيرية للمؤتمر.

66 - وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيعقد في آذار/مارس 2023 في الدوحة، قطر، على هامش الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا.

67 - وأشار الوزراء إلى مختلف التجارب والنهج المتبعة محليا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدوا مجددا أهمية التعلم وتبادل أفضل الممارسات، بسبل منها التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرة تايلند بشأن "فلسفة اقتصاد الاكتفاء للشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"؛ كما أشاروا إلى أهمية التعاون الملموس بين الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك سلسلة منشورات "أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (South-South-In-Action) المتعلقة بتطبيق مبادرة "فلسفة اقتصاد الاكتفاء" في تايلند، ومبادرة بنغلاديش المبتكرة في مجال الخدمة العامة المراعية لاحتياجات المواطنين، وأفضل الممارسات التي تتبعها كوبا في قطاعات الصحة والتعليم وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وفي القطاع الزراعي، وأفضل الممارسات التي تتبعها الإمارات العربية المتحدة من خلال المعرض العالمي للتنمية لبلدان الجنوب، وإطلاق شبكة الجهات الفاعلة الناطقة بالفرنسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المغرب في 18 تموز/يوليه 2018 والحلقة الدراسية التدريبية للصين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشاروا أيضا إلى التجارب الأخرى التي تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنها اتفاق "بتروكاريبي" الذي وضعته فنزويلا وبرنامج سنغافورة للتعاون الذي وضعته سنغافورة.

68 - وأقر الوزراء بأهمية دور مركز الجنوب باعتباره مركزا للفكر لبلدان الجنوب، وشددوا على أهميته في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز التضامن والفهم المتبادل فيما بين بلدان وشعوب الجنوب، وفي توفير الدعم الذي تحتاج إليه البلدان النامية في مجالي الفكر والسياسات من أجل العمل الجماعي والفردى في الساحة الدولية.

69 - وأكد الوزراء من جديد أهمية التعاون الثلاثي، وأقروا بأن الهدف من التعاون الثلاثي هو تيسير ودعم وتعزيز المبادرات فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بتوفير التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وبغير ذلك من أشكال الدعم، وفق ما تطلبه البلدان النامية، ويتمشى ومبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما أكدوا أن التعاون الثلاثي يجب أن تتولى فيه بلدان الجنوب الأدوار القيادية.

70 - وشدد الوزراء على أن الحاجة تقتضي الاستمرار في معالجة البعد الدولي للضرائب على الرغم من سعي البلدان النامية، من خلال توسيع القاعدة الضريبية، إلى زيادة مواردها العامة المحلية إلى أقصى حد من أجل تحقيق خطة عام 2030. وأضافوا، علاوة على ذلك، أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لدعم تعبئة الموارد على الصعيد المحلي لا تزال ضئيلة. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى أن تواصل زيادة مساهماتها في بناء قدرة البلدان النامية على تعبئة الإيرادات.

71 - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وسلموا مع القلق بأنه لا يوجد حتى الآن على الصعيد الحكومي الدولي منتدى عالمي وحيد للتعاون الضريبي الدولي شامل للجميع. وأكدوا من جديد ضرورة الارتقاء من جميع الجوانب بمستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بحيث تصبح هيئة حكومية دولية، يمثل فيها كل من الخبراء حكومته. وشدد الوزراء على أن المسائل الأكثر أهمية تتمثل في التحديات الناجمة عن انعدام التعاون الضريبي الدولي، ووجود تدفقات مالية غير مشروعة، والتهرب من دفع الضرائب. وكرروا التأكيد على ضرورة إيلاء التركيز المناسب لتهيئة بيئة عالمية تمكينية وإرساء شراكة عالمية من أجل التنمية، في مواجهة التشديد المتزايد على تعبئة الموارد المحلية. وفي هذا الصدد، شددوا على أنه من غير المجدي أن يسلط الضوء على أهمية تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية، مع التقاعس في الوقت نفسه عن التصدي بقوة للمجالات التي تعرقل قدرتها على جمع الموارد اللازمة.

72 - ولاحظ الوزراء مع التقدير أن جمهورية الهند، استجابة للدعوة الواردة في خطة عمل أديس أبابا، هي أول بلد من البلدان النامية يقدم للصندوق الاستثماري للتعاون الدولي في المسائل الضريبية تبرعا هو التبرع الوحيد منذ إنشائه، وجددوا مناشداتهم الدول الأعضاء والمنظمات المعنية وغيرها من الجهات المانحة المحتملة أن تنظر في المساهمة بسخاء في هذا الصندوق الذي أنشأه الأمين العام من أجل تكملة موارد الميزانية العادية، ودعوا الأمين العام إلى تكثيف الجهود لتحقيق هذه الغاية.

73 - ونوّه الوزراء بالمناقشة الجارية لإيجاد حل قائم على توافق الآراء بشأن التدابير الضريبية اللازمة في إطار الاستجابة لرقمنة الاقتصاد، وشددوا على الحاجة إلى إجراء تحليل وافٍ لآثاره على البلدان النامية وضرورة إعطاء الأولوية لأصوات البلدان النامية في جميع العمليات المتعلقة بوضع المعايير الضريبية. وأشار الوزراء أيضا إلى البيان الخاص بجل ذي ركيزتين لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد الذي صدر مؤخرا ووافقت عليه 137 ولاية قضائية أعضاء في الإطار الجامع بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين، والذي ينص على أن الشركات المتعددة الجنسيات المشمولة ستخضع لمعدل ضريبي بحد أدنى قدره 15 في المائة.

74 - ولاحظ الوزراء بقلق الزيادة المطردة في تدفق الأموال غير المشروعة، لا سيما من البلدان النامية، والأثر السلبي الذي يشكله ذلك فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيادة القانون وأمن البلدان. وسلّم الوزراء بأن الدول لا تزال تواجه تحديات في استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، لأسباب منها

اختلافات في النظم القانونية وتشعب إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية التي تتم في ولايات قضائية متعددة، والتفسيرات المتباينة لأحكام الاتفاقية والصكوك القانونية ذات الصلة، وعدم الإلمام بإجراءات تبادل المساعدة القانونية المتبعة في الدول الأطراف الأخرى، والصعوبات التي تكتنف عملية التعرف على تدفقات عائدات الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وكشفها. وأعرب الوزراء عن القلق من أن نسبة كبيرة من عائدات الفساد، بما فيها الناشئة عن قضايا الرشوة عبر الحدود الوطنية، لم تتم بعد إعادتها إلى البلدان الأصلية. وشدد الوزراء على أهمية تعزيز الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول، وتعزيز التنسيق الدولي بشأن مسألة التدفقات المالية غير المشروعة بالاعتماد على الآليات القائمة.

75 - وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء على زيادة مستوى التعاون من أجل كبح التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد عائدات الجريمة، بما في ذلك الأموال العامة المختلسة والأصول المسروقة والأصول التي لا يُعرف منشؤها، الموجودة في ملاذات آمنة، وإبداء التزام قوي بضمان إعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية. وحثوا أيضاً المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنمية وتعزيز القدرات في مجالات مختلفة تشمل سلطاتها الضريبية الوطنية ومؤسساتها القانونية والتنظيمية ومؤسساتها التجارية والمالية، ودعمه لزيادة الوعي العام من أجل تدعيم آليات المساءلة والمساعدة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، أهاب الوزراء بالدول أن تنظر في إمكانية الإعفاء من عمليات وتكاليف استرداد الأصول أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن، ولا سيما عن طريق الحد من العقوبات الإدارية والقانونية أمام استرداد الأصول غير المشروعة.

76 - وشدد الوزراء على أهمية القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج، وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة. وكرروا تأكيد التزامهم بالعمل على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لمواصلة زيادة الشفافية في المؤسسات المالية، وقطاع الشركات والإدارات العامة وزيادة خضوعها للمساءلة. وأكد الوزراء مجدداً أنهم سيعززون التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ورحبوا بمبادرة الرياض بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، وهي مبادرة أنشئت في إطارها شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

77 - وشدد الوزراء على أهمية تحسين الاستثمار والتمويل في القطاعات التي تتسم بأهمية حاسمة للتجديد بتحقيق خطة عام 2030 في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، شجعوا الجهات المستثمرة من القطاعين الخاص والعام على اتخاذ التدابير الكفيلة بسد ثغرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

78 - وأكد الوزراء وجوب أن يسهم القطاع الخاص في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة، بسبل منها التمويل المختلط، حيثما ينطبق ذلك. وشددوا على ضرورة المساءلة والشفافية والالتزام بنهج طويل الأجل.

79 - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى مواءمة الأسواق المالية مع مقتضيات التنمية المستدامة. وشددوا على أنه ينبغي للدول أن تبدي استعدادها لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها على كل من المستويين الوطني والدولي، من أجل تهيئة الظروف الضرورية والبيئة المواتية لتوجيه موارد القطاع الخاص على نحو ملائم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ورأوا أنه لا بد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر

وتركيزه على الآفاق الأطول أجلا وجعله متوافقا مع أولويات التنمية الوطنية من أجل دعم البلدان النامية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

80 - وأشار الوزراء إلى انعقاد الجولة 15 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في بربادوس من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 واعتماد إعلان بريدجتاون الوزاري، وجددوا التزامهم بدعم المؤتمر باعتباره صوت الأمم المتحدة الرئيسي بخصوص بلدان الجنوب، وذلك حتى يفي المؤتمر بولايته على النحو الذي توخته مجموعتنا في الإعلان المشترك الصادر في 15 حزيران/يونيه 1964. وكرر الوزراء تأكيد دور الأونكتاد باعتباره جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وفي المساهمة في دعم تنفيذ خطة عام 2030، وذلك لإسماع صوت البلدان النامية داخل الأمم المتحدة وخارجها.

81 - وشدد الوزراء على أن التجارة الدولية تشكل محركا للنمو الاقتصادي الشامل للجميع ولجهود الحد من الفقر، وهي مصدر هام لتمويل التنمية وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أهمية مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في الانتفاع بالفوائد الإنمائية المتأتية من التجارة الدولية، لتيسير إدماج اقتصاداتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف والوفاء بالواجبات والالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية. ورأوا أنه ينبغي التصدي للمسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما المسائل المتعلقة بالقطاعات التي تهمها بالذات، بغية تعزيز قدرتها على تمويل التنمية وعلى تنويع اقتصاداتها.

82 - وشدد الوزراء على أهمية العمل على بناء انتعاش مفتوح ومطرد للاقتصاد العالمي، وزيادة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وتهيئة بيئة سلمية ومستقرة ومفتوحة وشاملة للجميع لتحقيق التنمية الدولية.

83 - وأكد الوزراء مجددا الدور المحوري الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي اليوم، والتزامهم بكفالة التنفيذ والإنفاذ الكاملين لقواعد المنظمة السارية، وكذلك عزمهم على العمل معا من أجل مواصلة تعزيز تلك المنظمة. وأعادوا التأكيد أيضاً على أن المنظمة توفر الإطار المتعدد الأطراف للقواعد التي تحكم العلاقات التجارية الدولية، وهي بمثابة آلية أساسية لمنع المنازعات التجارية وتسويتها، ومنبر لمعالجة القضايا المتعلقة بالتجارة التي تؤثر على جميع أعضاء المنظمة. وأفادوا بأنهم ما زالوا ملتزمين بالتزاماً راسخاً بوجود نظام تجاري متعدد الأطراف محكوم بقواعد وشفاف ومنفتح وجامع وغير تمييزي، على نحو ما تجسده منظمة التجارة العالمية.

84 - ورحب الوزراء بالجهود الجارية للتنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي توجد أمانتها في أكرا، غانا، وببدء التجارة الفعلية بموجب الاتفاق الرامي إلى مضاعفة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من أجل تعزيز قدرة أفريقيا على الصمود وتعافيها من جائحة كوفيد-19 وتحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

85 - وأقر الوزراء بنتائج المؤتمر الوزاري الثاني عشر (جنيف، حزيران/يونيه 2022)، ولا سيما الاتفاق متعدد الأطراف بشأن إعانات مصائد الأسماك، وأعربوا عن تطلعهم إلى الانتهاء في المستقبل القريب من وضع الضوابط الإضافية من الاتفاق المتعلقة بحظر أشكال معينة من إعانات مصائد الأسماك، التي تسهم في الإفراط في القدرة والإفراط في صيد الأسماك، واتخاذ قرار بشأن تمديد القرار الوزاري بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبيس) ليشمل إنتاج وتوفير وسائل تشخيص وعلاج كوفيد-19. ورحب الوزراء بقرار إعفاء مشتريات برنامج الأغذية العالمي من الحظر المفروض على

الصادرات أو من قيود التصدير، وأيدوا مواصلة مفاوضات منظمة التجارة العالمية للاستمرار في إصلاح قواعد التجارة الزراعية، بهدف تحقيق نتائج ملموسة وإيجابية في المؤتمر الوزاري الثالث عشر، وفقا للولايات طويلة الأمد والمعلقة لمنظمة التجارة العالمية.

86 - وأكد الوزراء أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية، التي بدأت في عام 2001، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نتائج تلك الجولة تعالج بشكل كبير أوجه الاختلال واللامساواة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وذكروا أن من دواعي القلق العميق أن خطة الدوحة الإنمائية، التي تهدف إلى معالجة الاختلالات النظامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف وكفالة زيادة إدماج البلدان النامية في مسار التجارة الدولية، لم يتم بعد إنجازها.

87 - وعلاوة على ذلك، أكد الوزراء من جديد، بروح من العولمة والترابط، على ضرورة التوصل إلى نتيجة تعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وتستمر في إطارها مكافحة جميع أشكال السياسة الحمائية. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء زيادة التدابير الانفرادية والحمائية التي تتنافى مع روح منظمة التجارة العالمية وقواعدها ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، والتي لن تقتصر على تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف فحسب، وإنما ستؤثر سلبا أيضا في وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية.

88 - وأكد الوزراء مجددا أن نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية هو حجر الزاوية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهو يعزز القدرة على التنبؤ في التجارة الدولية. ولاحظوا بقلق الجمود الذي يعترى عملية اختيار أعضاء هيئة الاستئناف الجديدة، والذي يمكن أن يصيب نظام تسوية المنازعات بالشلل، ويقوض حقوق والتزامات جميع الدول الأعضاء، ومن ثم حثوا جميع الأعضاء على المشاركة البناءة من أجل التصدي على سبيل الأولوية لذلك التحدي.

89 - وشدد الوزراء على أهمية تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، إقرارا منهم بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها انضمام تلك البلدان لاندماجها على نحو سريع وكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وحثوا، في ذلك الصدد، على الإسراع، على أساس تقني وقانوني، وبصورة حثيثة وشفافة، بعملية انضمام البلدان النامية التي قدمت طلبا لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية، وأكدوا مجددا أهمية القرار WT/L/508/Add.1 الذي اتخذته تلك المنظمة في 25 تموز/يوليه 2012 بشأن انضمام أقل البلدان نموا.

90 - وأكد الوزراء مجددا دعمهم الكامل للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد، والذي تحتل منظمة التجارة العالمية موقع الصدارة فيه، وأكدوا من جديد التزامهم بالعمل البناء مع جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على تطبيق الإصلاحات اللازمة لتلك المنظمة، ابتغاء التصدي بشكل أفضل للتحديات الراهنة والمستقبلية في مجال التجارة الدولية، بما يعزز أهمية المنظمة وفعاليتها. وأضافوا أن الإصلاح يجب أن يحافظ، ضمن أمور أخرى، على محورية منظمة التجارة العالمية وعلى قيمها ومبادئها الأساسية، وأن يراعي مصالح جميع أعضائها.

91 - وشدد الوزراء على أن التحديات وأوجه الضعف الناشئة فيما يتعلق بالديون قد ازدادت في مختلف البلدان النامية في السنوات الأخيرة، ولاحظوا بقلق أن العديد من البلدان النامية يواجه عوائق مالية تعرقل توليد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 بسبب أعباء الديون الواقعة على كواهلها. وأدت الجائحة أيضا

إلى حدوث ارتفاع عام في مستويات الديون في جميع البلدان النامية تقريباً، بسبب زيادة الإنفاق على توفير الحوافز الاقتصادية، وزيادة الإنفاق على الصحة، أو نتيجة حدوث انخفاض كبير في الإيرادات. وشدد الوزراء على ضرورة استكشاف الوسائل والأدوات اللازمة لإيجاد القدرة على تحمل الدين، وكذا التدابير اللازمة لتقليل من مديونية البلدان النامية.

92 - وأقر الوزراء بأن الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة، ولاحظوا بقلق أن مستويات الدين العام والخاص وقابلية التضارر منها تواصل ارتفاعها في عدد متزايد من البلدان النامية. ولاحظ الوزراء بقلق أن ثمة مخاطر احتمال تجدد دوامة أزمات الديون والاختلال الاقتصادي من شأنها أن تطرح تحديات إضافية خطيرة تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

93 - وسلّم الوزراء باستمرار وجود فجوة كبيرة بين الموارد العامة واحتياجات التمويل وازدياد اتساع نطاقها في كثير من البلدان في أعقاب الجائحة. وأكد الوزراء من جديد أهمية أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدة التوقيت ومنظمة وفعالة ومنصفة، وأن تتم عن طريق التفاوض بحسن نية. وأكد الوزراء من جديد على ضرورة أن يعمل المدينون والدائنون معاً لتلافي وقوع الحالات التي يتعذر فيها تحمل الديون والتوصل إلى حل بشأنها. فإبقاء الديون في مستويات يمكن تحملها مسؤولية تقع على عاتق البلدان المقترضة؛ ومع ذلك، فقد أقرّوا بأن المقرضين يتحملون أيضاً مسؤولية الإقراض بطريقة لا تقوض قدرة البلد على تحمل الديون.

94 - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تزايد مواطن الضعف المتعلقة بديون البلدان النامية، والتشديد الصارم للظروف المالية العالمية، وشددوا في هذا الصدد على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات إضافية واتخاذ مزيد من المبادرات لتعزيز الهيكل المالي الدولي من أجل تحقيق القدرة على تحمل الطويلة الأمد. وفي حين أعربوا عن تقديرهم لتخصيص المبلغ التاريخي من حقوق السحب الخاصة الذي قدره 650 بليون دولار، شجعوا البلدان المتمتعة بموقف مدفوعات خارجية قوي على توجيه حقوق السحب الخاصة بمبلغ لا يقل عن 250 بليون دولار طوعاً إلى جميع البلدان النامية المحتاجة، بطرق من بينها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية. وأكدوا أيضاً على أن تصنيفات الجدارة الائتمانية غير الدقيقة يمكن أن تؤثر على تكلفة الاقتراض وعلى استقرار النظام المالي الدولي. وشدد الوزراء على أن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، نظراً لدورها في تيسير أو إعاقة ما يُحرز من تقدم بشأن معالجة الديون والتأثير على تكلفة الاقتراض، سيكون من المهم أن تكفل موضوعية واستقلال تصنيفاتها واستنادها إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة. ويشجع الوزراء وكالات التصنيف الائتماني على توجّي الشفافية اللازمة للنظر في تكييف استخدام معايير التصنيف بما يلائم ظروف استثنائية.

95 - وأشار الوزراء إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي وقعت في عام 2008 سلطت الضوء على الثغرات التنظيمية في النظام المالي الدولي. وأكدوا الحاجة الماسة إلى الإصلاح الهيكلي للنظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة بغية تفادي تكرار الأزمات التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية حادة على اقتصادات البلدان النامية.

96 - وعلاوة على ذلك، أكدوا مجدداً أن زيادة استجابة النظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة لاحتياجات وشواغل البلدان النامية هي شرط من الشروط الأساسية، ويشمل ذلك توسيع نطاق المشاركة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وصنع القرارات الاقتصادية الدولية، وتعزيز تلك المشاركة.

97 - وسلط الوزراء الضوء على القرار 319/69، الذي أكد كذلك أن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية ينبغي أن تسترشد بمبادئ القانون الدولية الأساسية، مثل السيادة وحسن النية والشفافية والشرعية والمعاملة العادلة والقدرة على تحمل الديون. ويعكس القرار استمرار الشواغل بشأن القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل في سياق استمرار هشاشة الحالة الاقتصادية على الصعيد العالمي.

98 - وشدد الوزراء على أهمية اعتماد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للمساعدة على تشجيع التنمية المرتكزة على الابتكار، والانتعاش الاقتصادي والقضاء على الفقر وتعزيز تبادل المعارف والتعاون، وعلى أهمية زيادة الاستثمارات في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والتجارة الإلكترونية للمزارعين وتعزيز التعليم التقني والمهني والعالي والتعلم والتدريب عن بعد، وفرص التعلم مدى الحياة، وكفالة تكافؤ فرص جميع النساء والفتيات وتشجيع مشاركتهن في ذلك.

99 - وشدد الوزراء على الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات على جميع المستويات، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، أهابوا بالبلدان المتقدمة النمو زيادة الدعم المقدم للبلدان النامية بهدف مساعدتها على سد الفجوة التي تعاني منها في مجال بناء القدرات.

100 - وأكد الوزراء أن نقل التكنولوجيا يشكل إحدى الأولويات الرئيسية للبلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030. وكرروا التأكيد على ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة بتسريع عملية نقل التكنولوجيا بشروط مؤاتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية.

101 - وأكد الوزراء مجدداً أن تعزيز بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار هو أمر أساسي لكي تحرز البلدان النامية تقدماً في تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، ألهوا إلى وجود حاجة ملحة إلى تخصيص التمويل اللازم للوفاء بولاية آلية تيسير التكنولوجيا. بيد أن الوزراء أشاروا إلى أن القيود المتعلقة بطاقة وصلات النطاق العريض الثابتة وسرعتها في البلدان النامية ستؤثر على نوعية هذه الأداة الإنمائية وعلى أدائها لوظائفها، وستؤدي إلى توسيع نطاق أوجه عدم المساواة الموجودة أصلاً. وأعرب الوزراء عن دعمهم لما يتعلق بهذا المجال من مبادرات ومنتديات، مثل "الشراكة الفاعلة من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في خرائط الطريق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة"، وهي شراكة أطلقتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

102 - وأكد الوزراء أن تغير المناخ هو من أكبر التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن، وأن آثاره الواسعة الانتشار وغير المسبوقة تثقل على نحو غير متناسب كواهل جميع البلدان النامية، ولا سيما أكثرها فقراً وأشدّها ضعفاً. وتؤثر الظواهر الجوية القصوى والظواهر الجوية البطيئة البداية على البيئة والاقتصاد والمجتمع وتؤدي إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، بما يزيد من الأثر السلبي لذلك على الأشخاص والمجتمعات المحلية. وكرروا تأكيد هدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومبادئها، بما في ذلك مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة ومراعاة قدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، إذ يدركون الحاجة إلى تصدّ فعال وتدرّجي للتهديد الملح الذي يشكّله تغير المناخ استناداً إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة وفي سياق التنمية المستدامة، والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

103 - وأكد الوزراء مجدداً أن اتفاق باريس، المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هو الإنجاز الجماعي لجميع الأطراف، وهو يرمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية وفقاً لأهدافها ومبادئها وأحكامها، وبخاصة الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف، في ضوء اختلاف الظروف والاحتياجات والأولويات الوطنية، وبما يتوافق مع الحق في التنمية، ضمن سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وعدم ترك أحد خلف الركب. وأضافوا أنه لا بد أيضاً من مواصلة التركيز على تنفيذ الالتزامات القائمة المترتبة على البلدان المتقدمة النمو في فترة ما قبل عام 2020، مع التسليم بأن تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو دخلت حيز النفاذ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وشددوا على أن الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ هي عملية لا رجعة فيها، ولا يمكن التغاضي عنها أو تأجيلها.

104 - وشدد الوزراء على أهمية الدعم، وبالأخص التمويل باعتباره حجر الزاوية لضمان النجاح والتنفيذ الفعال لاتفاق باريس، وكذلك أهمية توفير البلدان المتقدمة لموارد مالية كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها للبلدان النامية، تمشياً مع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ومع اتفاق باريس المعتمد في إطارها، من أجل تعزيز الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية في مجال التخفيف والتكيف والاستجابة للخسائر والأضرار ومعالجة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية. وتبذل البلدان النامية بالفعل جهوداً كبيرة وسيستجيب تقديم الدعم المعزز لها مستوى أعلى من الطموح في ما تتخذه من إجراءات. ويجب على جميع البلدان المتقدمة الإبلاغ عن توقعاتها الإلزامية المتعلقة بالتمويل المناخي في إطار الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف والتي تغطي التعهدات للمدة المقبلة من سنة إلى سنتين، على النحو المتفق عليه في الفقرة 5 من المادة 9 من اتفاق باريس، لإتاحة المزيد من القدرة على التنبؤ للإجراءات المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية. وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء حالات النقص في موارد الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تمثل أقل من 2 في المائة من تدفقات التمويل المناخي على الصعيد العالمي، ولا سيما الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف. وأعربوا عن أسفهم لأن تخصيص الموارد لمجال التركيز المتعلق بتغير المناخ في إطار مخصصات نظام التوزيع الشفاف للموارد من التجديد الثامن لمرفق البيئة العالمية قد انخفض بشكل حاد. وشددوا على أهمية التجديد الثاني لموارد الصندوق الأخضر للمناخ وكرروا دعوتهم إلى البلدان المتقدمة النمو للمساهمة في تجديد الموارد.

105 - وشجع الوزراء أيضاً البلدان المتقدمة النمو على الزيادة كثيراً من تعبئة وتوفير التمويل المناخي، لا سيما من أجل تحقيق القدرة على التكيف والصمود، فضلاً عن مجابهة الخسائر والأضرار، من أجل تحقيق تقدم يتجاوز ما أحرز من الجهود السابقة. وأكد الوزراء، من جهة أخرى، أن التمويل المناخي يجب ألا يُحتسب من ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية، بل يجب أن يعتبر تمويلاً جديداً مضافاً إلى تلك المساعدة. وأعرب الوزراء عن قلقهم من عدم الوفاء بالتزام البلدان المتقدمة النمو بأن تحشد مجتمعة ما لا يقل عن 100 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً بحلول عام 2020، ودعوا بالتالي البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزامها والقيام مجتمعة بتعبئة موارد مالية لا تقل عن 100 بليون دولار سنوياً لمساعدة البلدان النامية فيما تقوم به من أعمال تتعلق بتغير المناخ من حيث التخفيف من حدته والتكيف مع آثاره والتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عنه، مع مراعاة احتياجات وأولويات البلدان النامية وتعويضها عن التقاعس عن وفاء تلك البلدان بالتزاماتها في العقد الأخير. وأشار الوزراء أيضاً إلى القرارات المتخذة لوضع هدف جماعي جديد للتمويل المناخي محدد كمياً للبلدان المتقدمة النمو لتعبئة تمويل مناخي حده الأدنى هو 100 بليون دولار سنوياً بحلول

عام 2024. ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم منح وغيرها من أشكال التمويل بشروط ميسرة للغاية لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية وفقا لأولوياتها وسياساتها الوطنية.

106 - وأعرب الوزراء عن القلق من أن الاعتمادات الحالية الموجهة للتمويل المناخي من أجل التكيف لا يزال غير كافية للاستجابة لتفاقم آثار تغير المناخ في البلدان الأطراف النامية، وكرروا طلبهم إلى البلدان المتقدمة خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف المنعقد في غلاسكو أن تزيد إلى حد كبير من اعتماداتها المرسودة لتمويل إجراءات التكيف، بطرق من بينها مضاعفة تمويل إجراءات التكيف مما كانت عليها مستوياتها عام 2019 في أجل أقصاه عام 2025 بهدف تحقيق توازن بين التخفيف والتكيف. ودعوا أيضا إلى وضع "خطة تنفيذ" قائمة بذاتها لكيفية تنفيذ الدول المتقدمة للقرار الحاسم المتعلق بمضاعفة تمويل إجراءات التكيف بحلول عام 2025. وكرروا تأكيد أهمية كفاية تمويل إجراءات التكيف وإمكانية التنبؤ به، بما في ذلك قيمة صندوق التكيف في تقديم الدعم المخصص لإجراءات التكيف، وأعربوا عن خيبة أملهم لعدم الوفاء برصد مبلغ 230 مليون دولار من التبرعات المعلنة لصندوق التكيف بمبلغ 356 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وحثوا البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بتعهداتها ودعوا إلى التجديد الرسمي لموارد صندوق التكيف.

107 - وسلّم الوزراء بأهمية الهدف العالمي المتعلق بالتكيف من أجل تنفيذ اتفاق باريس بفعالية، ورحبوا بالإعلان عن برنامج العمل الشامل غلاسكو - شرم الشيخ المتعلق بالهدف العالمي للتكيف والذي سيستغرق سنتين.

108 - ودعا الوزراء أيضا إلى زيادة العمل من أجل التصدي للخسائر والأضرار والآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ نتيجة للظواهر القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، بوسائل منها آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ والآلية المالية للاتفاقية. وأكد الوزراء أيضا تأييدهم للبند الفرعي المدرج على جدول الأعمال المؤقتين للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف والدورة الرابعة لمؤتمر/اجتماع أطراف باريس، والمعنون "المسائل المتصلة بترتيبات التمويل لمعالجة الخسائر والأضرار" الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء مرفق للخسائر والأضرار في إطار الآلية المالية، عملا بالمادة 11 من الاتفاقية، بهدف تقديم دعم مالي جديد بموجب المادة 9 من اتفاق باريس، بالإضافة إلى تمويل إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره من البلدان المتقدمة، إلى البلدان النامية لمعالجة الخسائر والأضرار.

109 - وشجع الوزراء جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق باريس بشكل كامل، كما شجعوا الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تُودع بعدُ صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وشددوا أيضا على أهمية الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية عند مستوى يقل بكثير عن درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية وأهمية مواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، مع التسليم بأن ذلك سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره. وذكر أن الأطراف تهدف إلى تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، مع التسليم بأن ذلك سيتطلب وقتا أطول من البلدان النامية الأطراف في الاتفاق والاتفاقية؛ كما تهدف إلى إجراء تخفيضات سريعة بعد ذلك وفقا لأفضل المعارف العلمية المتاحة، من أجل تحقيق توازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ من المصادر وعمليات إزالتها بواسطة بالوعات غازات الدفيئة في النصف الثاني من هذا القرن، على أساس الإنصاف، وفي سياق خطة

التنمية المستدامة لعام 2030، والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. وأكد الوزراء أن إبقاء الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية يتطلب تخفيضات سريعة وعميقة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، بما في ذلك خفض الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى عام 2010، وصولاً إلى صفر صاف عند منتصف القرن تقريباً، فضلاً عن إجراء تخفيضات كبيرة في غازات الدفيئة الأخرى، وسلم الوزراء كذلك بأن ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات متسارعة في هذا العقد الحرج، على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة وفي إطار الإنصاف، مما يعكس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف وفي سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وعدم ترك أحد خلف الركب. وشدد الوزراء أيضاً على ضرورة أن تواصل البلدان المتقدمة النمو أداء دورها الريادي عن طريق اعتماد أهداف مطلقة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد، وعلى الحاجة إلى تقديم الدعم للبلدان النامية من أجل التنفيذ وفقاً للمادة الرابعة من اتفاق باريس.

110 - وشدد الوزراء على أن هذه المبادئ الأساسية بالنسبة للبلدان النامية. وشددوا على ضرورة التمسك بالتدابير المتوازنة المنصوص عليها في اتفاق باريس فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف وتوفير وسائل التنفيذ والدعم للبلدان النامية وتعزيز الشفافية والتعاون الدولي، واعتبروا أن تلك التدابير لن يُعاد التفاوض بشأنها، كما لن يُعاد تفسيرها. ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى سد أوجه القصور في تنفيذ التزاماتها التي تعود لما قبل عام 2020، والتعهد بأهداف مطلقة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد والرفع من سقف تلك الأهداف في إطار مساهماتها المحددة وطنياً، وزيادة دعمها للبلدان النامية.

111 - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء التطورات الأخيرة التي شهدتها بعض البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس. وشددوا على أن الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ هو عملية لا رجوع عنها، ولا ينبغي تقويضها أو إضعافها، وأكدوا أنهم ينتظرون من البلدان المتقدمة النمو أن تؤدي دورها القيادي من خلال وضع المزيد من أهداف التخفيف الطموحة، وتزويد البلدان النامية، بما يتماشى مع أولوياتها، بالدعم المالي.

112 - وشدد الوزراء على ضرورة أن تواصل البلدان المتقدمة النمو تولي دور الريادة الرئيسي في جهود التخفيف من تغير المناخ من خلال القيام، ضمن إطار تعهداتها ومساهماتها المحددة وطنياً، بوضع أهداف للخفض المطلق للانبعاثات على نطاق الاقتصاد كله، وزيادة تلك الأهداف. فالتكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية بالنسبة للبلدان النامية، وعنصراً رئيسياً من عناصر تنفيذ اتفاق باريس. وأكد الوزراء، في هذا الخصوص، على الأهمية البالغة لإجراءات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتقديم الدعم المالي على نحو كاف للبلدان النامية وفقاً لمبدأ المسؤولية التاريخية والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل جهة فيما يتصل باتخاذ تدابير بشأن المناخ، وذكروا أن تلك الإجراءات لا بد من أن تستند إلى الاحتياجات الوطنية وتستجيب لها، وأن تعزز الأخذ بزمام الأمور على الصعيد القطري. وكذلك يجب أن تتسم عملية بناء القدرات بطابع تشاركي وأن تكون موجهة قُطرياً وشاملة لعدة قطاعات. وأوضح الوزراء أن تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي، وكذا نقل المعارف والمهارات، من البلدان المتقدمة سوف يهيئ المجال أمام التنفيذ الفعال وزيادة الطموح لدى البلدان النامية. وأعاد الوزراء تأكيد أنه ينبغي ألا تكون التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير المتخذة من جانب واحد، وسيلة لتمييز تعسفي أو غير مبرر أو تقييد مقنع للتجارة الدولية.

113 - ودعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى الالتزام بتمويل التكاليف الإضافية المترتبة على جميع مشاريع إجراءات التخفيف من حدة المناخ التي تتفّذها البلدان النامية طوعاً. وأكدوا على أن الحاجة الملحة إلى تعزيز الإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لتعزيز القدرة على التكيف، وزيادة القدرة على الصمود، والحد من الضعف حيال تغير المناخ وفقاً لأفضل المعلومات العلمية المتاحة، مع مراعاة أولويات واحتياجات البلدان النامية الأطراف.

114 - ويرحب الوزراء بانعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الفترة من 6 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في شرم الشيخ، مصر. وأبرز الوزراء أهمية أن يجسد ذلك التزام جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاق باريس في إطار المسؤوليات والقدرات الخاصة بكل منها، مع قيام البلدان المتقدمة النمو بدور رائد على صعيد العمل وتقديم الدعم، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

115 - وسلّم الوزراء بأهمية كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية باعتبارهما موطننا، وبأن عبارة "أمن الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، مشيرين إلى أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، ومعرّبين عن اقتناعهم بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يقتضي تحقيق الانسجام مع الطبيعة.

116 - ورحب الوزراء بالحوار بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي دار خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

117 - ودعا الوزراء إلى اتباع نهج كُلية متكاملة في تناول التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تهدي بها البشرية في العيش في انسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية وسلامة النظم الإيكولوجية للأرض.

118 - وأشار الوزراء إلى العزم المشترك على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توكي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة. وشدد الوزراء على ضرورة التعجيل بتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو التي تضطلع بدور قيادي في هذه العملية، مع تقديم الدعم الكافي إلى البلدان النامية. وشددوا كذلك على أن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة مالية وتقنية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدماً نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

119 - وسلّم الوزراء بأن حماية النظم الإيكولوجية وتجنب الممارسات الضارة بالحيوانات والنباتات والكائنات المجهرية والبيئات غير الحية يساهمان في تعايش البشرية في انسجام مع الطبيعة. وأقرّ الوزراء كذلك بأهمية تعزيز الجهود المبذولة في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من تعزيز البعد البيئي من خطة عام 2030.

120 - وأقرّ الوزراء بضرورة اتباع نهج وقائي أوسع نطاقاً وذي منحنى منهجي وأكثر تركيزاً على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تتصدى ممارسات الحد من مخاطر الكوارث لمخاطر متعددة وتشمل قطاعات متعددة وأن تكون شاملة للجميع ويسهل اتباعها لكي تكون ذات كفاءة وفعالية، وأنه لتحقيق خطة عام 2030 لا بد من إدماج إجراءات الحد من الكوارث في صميم السياسات والتشريعات والخطط الإنمائية

والمالية. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، فأكدوا من جديد أن البلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، ينبغي أن تولى اهتماماً خاصاً بالنظر إلى ارتفاع ما لديها من مستويات الضعف والمخاطر، التي غالباً ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وسلموا أيضاً بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة للبلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأروبية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة. وأقرّ الوزراء أيضاً بالجوانب الصحية لإطار سندي وشددوا على الحاجة إلى توافر نظم صحية قادرة على الصمود.

121 - وأشار الوزراء إلى قرار عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سندي في نيويورك يومي 18 و 19 أيار/مايو 2023 لتقييم التقدم المحرز في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات، وتحديد الممارسات الجيدة والنغرات والتحديات وتسريع المسار نحو تحقيق هدف إطار سندي وغاياته العالمية السبع بحلول عام 2030، واعتماد بيان سياسي. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن تقديرهم للمنديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث التي عُقدت في جامايكا وكينيا والمغرب، ورحبوا بالمنتدى العالمي السابع الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من 23 إلى 28 أيار/مايو 2022، وسلموا بأهمية وثيقته الختامية المعنونة "خطة بالي من أجل بناء القدرة على الصمود"، في تعزيز الالتزام بتحقيق غاية سندي، وأعربوا عن تطلعهم إلى المنتدى الإقليميين للحد من مخاطر الكوارث المقرر عقدهما في أستراليا وأوروغواي. وأقرّ الوزراء بأن المنتدى العالمي دعا إلى الالتزام ببناء قدرة مستدامة على الصمود بإحداث تحول في آليات الإدارة الرشيدة للمخاطر لضمان أن تصبح إدارة المخاطر مسؤولية مشتركة على نطاق جميع القطاعات والنظم والمقاييس والحدود، في الفترة من 23 إلى 28 أيار/مايو 2022. وأشار الوزراء إلى الإعلان عن الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث.

122 - وأشار الوزراء إلى قرار الجمعية العامة 119/76 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن البند 87 من جدول الأعمال، "حماية الأشخاص في حالات الكوارث"، الذي أحاطت الجمعية فيه علماً مرة أخرى بمشاريع المواد المتعلقة بحماية الأشخاص في حالة الكوارث التي قدمتها لجنة القانون الدولي، وأحاطت علماً بالأراء والتعليقات المُعرب عنها في مناقشات اللجنة السادسة بشأن هذا الموضوع، ودعت إلى عقد اجتماع لفريق عامل تابع للجنة يجتمع لمدة أربعة أيام كاملة متتالية في الدورتين الثامنة والسبعين والتاسعة والسبعين للجمعية.

123 - وأكد الوزراء من جديد أن الأمر يقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها. وأكد الوزراء من جديد أيضاً ضرورة التقاسم المنصف والعاقل للمنافع الناشئة عن استغلال الموارد الجينية والإسهام المقدم من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تتسم ممارساتها ومعارفها التقليدية، بما في ذلك معارفها التقليدية المتعلقة بالموارد الجينية، بأهمية فيما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة. وفي هذا الصدد، حث الوزراء المجتمع الدولي على تعزيز جهوده لوقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية النظم الإيكولوجية، بما في ذلك بزيادة ما يُقدم للبلدان النامية من دعم مالي وتكنولوجي ومن دعم في مجال بناء القدرات، بهدف تنفيذ إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 وتمشيا مع أحكام الاتفاقية.

124 - وشدد الوزراء على أن التنوع البيولوجي، هو ووظائف وخدمات النظام الإيكولوجي التي يوفرها، يدعم جميع أشكال الحياة على الأرض، وترتكز عليه صحتنا ورفاهنا كبشر وعلى هذا الكوكب، ونمونا الاقتصادي، وتنميتنا المستدامة.

125 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بعقد الجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، واجتماعات مؤتمر الأطراف العاملة بوصفها اجتماعات الأطراف في البروتوكولين الملحقين بالاتفاقية، التي عُقدت في كونمينغ، الصين، في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، في إطار الموضوع المقترح بعنوان "الحضارة الإيكولوجية: بناء مستقبل مشترك لجميع أشكال الحياة على الأرض"، وأحاطوا علماً مع التقدير باعتماد إعلان كونمينغ. ورحبوا أيضاً بالاجتماع التمهيدي لمؤتمر الأطراف المعني بالتنوع البيولوجي، المعقد في كولومبيا في 30 آب/أغسطس 2021، للمساهمة في الزخم السياسي قبل انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف. وقال الوزراء إنهم يتطلعون إلى الجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الذي سينعقد من جديد في الفترة من 5 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر 2022، وأقروا بأن وضع إطار عالمي ناجح للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وهو إطار من المقرر اعتماده، إنما يُراد منه الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومن المتوقع أن يضع المجتمع العالمي على مسارٍ يفضي به إلى تحقيق رؤية عام 2050 لحفظ التنوع البيولوجي: "العيش في وئام مع الطبيعة".

126 - ودعا الوزراء إلى اتخاذ إجراءات تقضي إلى التحول من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتزويد البلدان النامية بالوسائل المناسبة والكافية لتنفيذ الاتفاقية من أجل ضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية لوقف فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق توفير وتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية ويمكن التنبؤ بها، والبناء في المجال التكنولوجي ومجال القدرات، لدعم التنفيذ الفعال لإطار ما بعد عام 2020. ورحب الوزراء بالالتزامات والمبادرات المالية التي أعلنت عنها الحكومات والمنظمات والقطاع الخاص في إطار الجهود المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبهدف الحفاظ على الزخم السياسي في العمل صوب إطار عالمي ناجح للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بهدف بناء مجتمع محلي لجميع أشكال الحياة على الأرض.

127 - وأبرز الوزراء أن وسائل التنفيذ المناسبة التي يمكن التنبؤ بها ستكون أمراً أساسياً لنجاح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ودعوا إلى توفير وتعبئة وسائل جديدة وإضافية للتنفيذ من البلدان المتقدمة لدعم البلدان النامية في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، ولا سيما الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بسبل منها استكشاف خيارات الآليات المالية الجديدة وضمان التنفيذ الكامل للمادتين 20 و 21 من الاتفاقية.

128 - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عن استغلال الموارد الجينية. ورحبوا بالزيادة في عدد الأطراف في بروتوكول ناغويا.

129 - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء استمرار صيد الأحياء البرية والاتجار بها على نحو غير مشروع، حيث أبلغ عن وجود تجارة غير مشروعة تشمل ما يقرب من 7 000 نوع من أنواع الحيوانات والنباتات، الأمر الذي لا يزال يحبط جهود الحفاظ. وأكدوا أن الأمر لا يزال يقتضي اتخاذ إجراءات حازمة على الصعيدين الدولي والمحلي لكبح الاتجار غير المشروع ببعض الأنواع، ولا سيما العاج. وأبرز الوزراء

في هذا الصدد أهمية الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في إطار اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، المنعقدة في بنما، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

130 - وأشار الوزراء إلى أهمية المحيطات في تحقيق التنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال القرن 21، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، ومختلف القرارات التي اتخذتها اللجنة السابقة المعنية بالتنمية المستدامة، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. وفي هذا السياق، أشار الوزراء كذلك إلى أن الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ، بما في ذلك الغاية 14-أ المتعلقة بزيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية من أجل تحسين صحة المحيطات وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، لها أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

131 - وفي هذا السياق، رحّب الوزراء بالدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني من أجل دعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة، وتعهّدوا بتأييدهم الكامل للوثيقة الختامية.

132 - ورحّب الوزراء بقرار الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة عقدَ لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، يمكن أن يتضمن نهجاً ملزمة وطوعية على السواء، استناداً إلى نهج شامل يتناول دورة العمر الكاملة للمواد البلاستيكية، مع مراعاة عدة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية. وشدد الوزراء على أهمية تأمين صك دولي طموح ملزم قانوناً للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن بعض الالتزامات القانونية الناشئة عن صك جديد سوف تتطلب بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية لكي تتمكن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تنفيذها بفعالية.

133 - وشدد الوزراء على أنه تم تحديد الإجراءات اللازمة للتصدي للتهديد المحدق بالمحيطات. فثمة حاجة إلى التعجيل بتعبئة وسائل التنفيذ، مثل التمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، فضلاً عن تحسين المعارف والبحوث العلمية، ولا سيما من أجل مساعدة البلدان النامية على حماية المحيطات واستعادتها. وشددوا على ضرورة اكتساب الفهم الكامل للجوانب المتعددة لاستدامة المحيطات وإدارتها على نحو أفضل، بدءاً من مصائد الأسماك المستدامة، وصحة النظم الإيكولوجية، ومنع التلوث البحري. وأعاد الوزراء تأكيد الحاجة إلى وضع إطار مؤسسي للتعجيل بتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

134 - وشدد الوزراء على ضرورة النظام العالمي الشامل من أجل تحسين سبل التعامل مع مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وشددوا على أهمية اعتماد القرار 249/72 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي قررت فيه الجمعية العامة عقد مؤتمر حكومي دولي برعاية الأمم المتحدة لإعداد نص صك دولي ملزم قانوناً، يُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وذلك بغية وضع الصك المذكور في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، أكد الوزراء على أهمية هذا الإنجاز، ورحبوا بعقد خمس دورات موضوعية للمؤتمر الحكومي الدولي،

في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، وأشادوا بالمناقشات المثمرة التي جرت خلالها، وأكدوا من جديد على ضرورة أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة المعنيين تلك المناقشات منطلقاً للمضي قدماً بهذه العملية الهامة بالوتيرة المناسبة ودعوا الأمين العام إلى عقد الدورة الخامسة للمؤتمر الحكومي الدولي من جديد في أقرب موعد ممكن متاح، بغية اعتماد ذلك الصك في أقرب وقت ممكن.

135 - وأكد الوزراء من جديد وجوب أن يغطي هذا الصك حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، بما يشمل الموارد الجينية البحرية، ومسألة تقاسم المنافع، وتدابير من قبيل الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية، وتقييمات الأثر البيئي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، دون المساس بحق كل من الدول الساحلية في السيادة على الجرف القاري الخاص بها في نطاق مسافة 200 ميل بحري وما بعدها ومنطقتها الاقتصادية الخالصة.

136 - وأقر الوزراء بأن لا المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي ولا نتائج ذلك المؤتمر سوف تؤثر في الوضع القانوني للدول غير الأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بهذه الصكوك، أو في الوضع القانوني للأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بهذه الصكوك، حسب ما وافقت عليه الجمعية العامة في الفقرة 10 من القرار 249/72.

137 - وأعاد الوزراء التأكيد بقوة على ضرورة الاسترشاد بمبدأ التراث المشترك للبشرية والاعتماد عليه في وضع النظام القانوني الجديد لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، بما في ذلك إتاحة الموارد الجينية البحرية وتقاسم منافعها. وهم يرون أن هذا المبدأ يوفر أساساً قانونياً لنظام عادل ومنصف يتيح لجميع البلدان الاستفادة من الإمكانيات التي يقدمها التنوع البيولوجي البحري من حيث الأمن الغذائي والرفاه الاقتصادي على الصعيد العالمي، والتصدي للتحديات في مجال حفظ الموارد الجينية البحرية واستخدامها على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

138 - وشدد الوزراء على ضرورة تشجيع عمليات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتنفيذها بطريقة عادلة وبأحكام وشروط مؤاتية ومعقولة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأبرزوا أيضاً أهمية تشجيع التعاون الدولي على جميع المستويات، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين.

139 - وأكد الوزراء أن الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، التي ينبغي أن توضع على أساس المعايير السارية المعترف بها دولياً، تؤدي دوراً هاماً في حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وينبغي أن يكون هذا الحفظ وهذا الاستخدام هدفها الرئيسي. وارتأوا أن مبادئ حماية البيئة البحرية وحفظها وتوحي الشمول والشفافية والنهج الوقائي الذي يراعي أفضل العلوم المتاحة، هي مبادئ ينبغي أن يُسترشد بها في وضع الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية.

140 - وذكر الوزراء بأن الأسس القانونية لإجراء تقييمات الأثر البيئي ترد في أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى وجه الخصوص في المادتين 204 و 206، وأكدوا في هذا الصدد أهمية المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة البحرية.

141 - وشدد الوزراء على الحاجة إلى توفير تمويل إلزامي وطوعي، دعماً لتنفيذ الصك الملزم قانوناً على الصعيد الدولي، من أجل تمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها وكفالة حقوقها في حفظ التنوع البيولوجي البحري للمحيط في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

142 - وشدد الوزراء على أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ظواهر تشكل تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية كبيرة بالنسبة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

143 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء استمرار ظاهرة تدهور الأراضي الذي يتمثل في استمرار التناقص في إنتاجية ما يقرب من خمس مساحة الأرض التي تغطيها النباتات. وشددوا على أن تدهور الأراضي في مراحله المتقدمة يؤدي في بعض الحالات إلى التصحر. ورأوا، في هذا السياق، أنه من المهم الاستمرار في مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، وخاصة في البلدان النامية. وأقر الوزراء بأن صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص فريدة من نوعها، نموذج مبتكر يمكن تكراره، وأداة لزيادة التزام رأس المال الخاص بالإدارة المستدامة للأراضي واستصلاحها.

144 - وأعرب الوزراء أيضاً عن بالغ قلقهم بشأن حجم حالات الجفاف وتواترها وشدتها، فضلاً عن تكاليفها الاقتصادية والبشرية. وفي سياق إشارتهم مع التقدير إلى استمرار تنفيذ المبادرة المتعلقة بالجفاف التي اعتمدها مؤتمر الأطراف، أعربوا عن التزامهم بمواصلة الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات وطنية لإدارة الجفاف، وكذلك إنشاء نظم شاملة لرصد حالات الجفاف والتأهب لها والإنذار المبكر بها، وتعزيز تلك النظم.

145 - ورحب الوزراء بالدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر الذي عقد في نيودلهي بالهند في الفترة من 2 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2019، وبناتجته. وأحاطوا علماً مع التقدير باعتماد إعلان نيودلهي وكذلك برنامج الإرث الذي طرحتة حكومة الهند لمعالجة المسائل المتعلقة باستصلاح الأراضي وحفظ التنوع البيولوجي وعزل الكربون. وأكد الوزراء من جديد أن التصدي للتصحر والجفاف، وإحراز تقدم نحو القيام طوعاً بتحييد أثر تدهور الأراضي، يمكن أن يحققا فوائد عديدة في مجال الأمن الغذائي وتوافر المياه، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات المناخية، وعزل انبعاثات الكربون ومنعها، وهي أمور من شأنها أن تعمل جميعاً بمثابة عامل مسرّع لإنجاز تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ورحب الوزراء بعرض حكومة كوت ديفوار استضافة الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في أيار/مايو 2022. ولاحظ الوزراء مع التقدير اعتماد نداء أبيدجان وكذلك برنامج إرث أبيدجان الذي قدمه رئيس كوت ديفوار من أجل التصدي للجفاف والحفاظ على النظام الإيكولوجي الأرضي واستعادته وعكس مسار تدهور الأراضي وكبح فقدان التنوع البيولوجي. ورحب الوزراء بعرض حكومة المملكة العربية السعودية استضافة الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في أيار/مايو 2024.

146 - وشجع الوزراء الشركاء والبلدان المتقدمة النمو على مضاعفة الجهود ونقل التكنولوجيا وتوفير الأموال بهدف التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، لا سيما من أجل دعم الجهود الوطنية للبلدان المتضررة. ودعوا إلى تعزيز التدفقات المالية الوطنية والدولية والثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز أوجه التآزر بين جهود الحفاظ على البيئة وأعمال التنمية المستدامة الرامية إلى تحييد أثر تدهور الأراضي.

147 - وأقر الوزراء بأن العواصف الرملية والترابية تمثل تحدياً جسيماً يتعرض تحقيق التنمية المستدامة في البلدان والمناطق التي تتعرض لتلك العواصف. وأهابوا بمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدورها في تعزيز

التعاون والدعم الدوليين من أجل مكافحة العواصف الرملية والترابية، كما دعوا جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية، وسائر المنظمات ذات الصلة، إلى أن تدمج في الأطر التعاونية والبرامج التنفيذية لكل منها تدابير وإجراءات ترمي إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية، بما يشمل التدابير التالية: تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني؛ ووضع برامج ومشاريع إقليمية ودون إقليمية وتنفيذها؛ وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب ونقل التكنولوجيا؛ وبذل جهود للسيطرة على العوامل الرئيسية المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية والوقاية منها؛ واستحداث أدوات تتخذ شكل نظم للإنذار المبكر. وشددوا أيضا على أهمية التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه البلدان المتضررة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

148 - وأقر الوزراء بأن العواصف الرملية والترابية مسألة تثير قلقا دوليا، وتقاس تكاليفها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن العواصف الرملية والترابية ما زالت تنمو وتؤثر تأثيرا سلبيا على تنفيذ 11 هدفا من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وسبل تنفيذها، ولاحظوا بقلق أن العواصف الرملية والترابية يمكن أن تفاقم من أعراض أمراض الجهاز التنفسي، مثل مرض كوفيد-19، ويمكن أن تعقد المرض وتطيل مدة التعافي منه، بالإضافة إلى الآثار السلبية الأخرى التي يمكن أن ترافق اضطرابات الجهاز التنفسي، مثل الربو والالتهاب الرئوي والتهاب القصبة الهوائية والسُحار السيليسي، فتؤدي إلى مرض الانسداد الرئوي المزمن واضطرابات القلب والأوعية الدموية، بالإضافة إلى تهيج العين والجلد، ويمكن أيضا أن تنتشر أمراضا أخرى، مثل التهاب السحايا، وأعرب الوزراء عن إدراكهم أن تخفيض أمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي، باعتبارها حالات مرضية مصاحبة مرتبطة بالوفيات المتصلة بكوفيد-19، يمكن أن ينتج فوائد صحية كبيرة، عندما تُتخذ تدابير للتخفيف، ولذلك طلبوا إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية على الاضطلاع بأنشطته ذات الأولوية على النحو الذي حددته الأفرقة العاملة الخمسة التابعة للائتلاف، وهي تبادل المعارف، وبناء القدرات، والتدريب، والتوعية، وتقديم الدعم في صياغة الخطط الوطنية والإقليمية والأقاليمية للتخفيف من مخاطر العواصف الرملية والترابية، وأن يشجع الائتلاف على تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل زيادة التبرعات المقدمة للائتلاف والوكالات الأعضاء فيه.

149 - وسلّم الوزراء بأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات يؤدي، بفضل عضويته العالمية وولايته الشاملة، دورا حيويا في التصدي بطريقة كلية ومتكاملة للتحديات والقضايا المتصلة بالغابات، وفي تعزيز التنسيق والتعاون في مجال السياسات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات ولجميع أنواع الأشجار الموجودة خارج الغابات. وشجعوا المحافل والمبادرات والعمليات الأخرى المعنية بالغابات على التعاون مع المنتدى من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

150 - وشدد الوزراء على أن التنفيذ الكامل للهدف 4 من الأهداف العالمية للغابات وغاياته الخمس المرتبطة به يشكل طموحا مشتركا في إحداث أثر حقيقي على أرض الواقع، وفي حفز تمويل متزايد ومستدام ويمكن التنبؤ به من جميع المصادر، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وتيسير تعبئة هذا التمويل، من أجل الاضطلاع على نحو ملائم بالإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وكرروا تأكيد أن التنفيذ الملائم وفي الوقت المناسب لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات يكتسي أهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، سلط الوزراء الضوء على المسألة الهامة المتمثلة في التمويل وضرورة إدراك الثغرات الرئيسية في تخصيص الموارد المتبع حاليا. ونوه الوزراء أيضا

باعتقاد خطة العمل الخمسية القارية للاتحاد الأفريقي للإنعاش الأخضر للفترة 2021-2027 والتنفيذ الجاري لمبادرة الجدار الأخضر الكبير ودعوا إلى تعزيز الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم على الصعيدين الوطني والإقليمي لتحقيق أهداف التحريج والإدارة المستدامة للغابات.

151 - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى ترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة التشجير وإعادة التحريج والحفظ على الصعيد العالمي. ففي حين يتزايد نطاق حماية المساحات في النظم الإيكولوجية للغابات والنظم الإيكولوجية الأرضية وتتباطأ وتيرة خسارة الغابات، لا تزال جوانب أخرى من عملية حفظ الأراضي بحاجة إلى تسريع الجهود من أجل حماية التنوع البيولوجي، وإنتاجية الأراضي، والأنواع والموارد الجينية.

152 - وشدد الوزراء على أن الماء عنصر حاسم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وأن الماء لا غنى عنه لنمو الإنسان وصحته ورفاهه، وأنه عنصر حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

153 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ من أن انعدام إمكانية الحصول على مصادر مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية والنظافة الصحية السليمة، والكوارث المتصلة بالمياه، ونذرة المياه وتلوثها هي أمور ستتفاقم حدتها بسبب التوسع الحضري والنمو السكاني والتصحر والجفاف والظواهر الجوية القاسية الأخرى وتغير المناخ، وكذلك بسبب الافتقار إلى القدرة اللازمة لضمان الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وشددوا على أن البلدان النامية بحاجة إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً من أجل تحقيق الكفاءة في إدارة المياه، وكرروا التأكيد على ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاع المياه.

154 - وأعرب الوزراء عما لديهم من شواغل بسبب تجاوز معدل الإجهاد المائي 70 في المائة في بعض البلدان، بما في ذلك شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا ووسط وجنوب آسيا وأمريكا الجنوبية، وكذلك في منطقة بحيرة تشاد، مما يوفر دليلاً قوياً على ندرة المياه في المستقبل. وأقرّ الوزراء بالتحديات الإضافية الماثلة أمام البلدان التي تعاني من ندرة المياه ويساورها القلق مما تخلفه هذه التحديات من آثار على جملة من المجالات منها قدرة هذه البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

155 - وأشار الوزراء إلى أن العقد الدولي "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، يهدف إلى تعزيز التعاون والشاركة على جميع المستويات من أجل المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في خطة عام 2030. ورحب الوزراء بمؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذي سيعقد في عام 2023 وأقروا بالدور القيادي لطاجيكستان في هذا الصدد.

156 - وأقرّ الوزراء بأن المنتدى العالمي للمياه، منذ اجتماعه الأول في مراكش، المغرب، في عام 1997، قد ساهم في الحوار الدولي بشأن المياه، وعزز الإجراءات المحلية والوطنية والإقليمية بشأن الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد المائية في جميع أنحاء العالم، ورحبوا بالدورة التاسعة للمنتدى العالمي للمياه التي عقدت في دكار بالسنغال من 22 إلى 27 آذار/مارس 2022 وأقروا بإعلانها. وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى الدورة العاشرة للمنتدى العالمي للمياه التي ستعقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من 18 إلى 24 أيار/مايو 2024.

157 - ورحب الوزراء بالمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي عقد في طاجيكستان في الفترة من 6 إلى 9 حزيران/يونيه 2022، وكان

منبرا لالتماس المساهمات وتجميعها في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 الذي سيُعقد عام 2023 في نيويورك.

158 - وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة الالتزام بتحسين التعاون عبر الحدود، في مجال المياه العابرة للحدود، وفقا للقانون الدولي الساري.

159 - وأشار الوزراء إلى الالتزام بتعزيز الجهود المبذولة على جميع الجبهات من أجل مواجهة التصحر وتدهور الأراضي وتحت التربة والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي ونُدرة المياه، التي تعتبر تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية كبرى تعترض تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

160 - ورحب الوزراء في هذا الصدد بتأييد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لمبادرة نقل المياه فيما بين الأحواض، باعتبارها مشروعا أفريقيا لإعادة بحيرة تشاد إلى ما كانت عليه، وتعزيز الملاحة فيها وتنميتها صناعيا واقتصاديا، وشجعوا كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وشركاءها في التنمية على دعم هذه المبادرات الموجهة نحو أفريقيا والرامية إلى تحقيق الاستقرار والإنعاش والقدرة على تحمل تغير المناخ في المنطقة.

161 - وشدد الوزراء على ضرورة ضمان توافر سبل شاملة لحصول الجميع على الطاقة المتجددة والموثوقة والميسورة التكلفة، وعلى الحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية ورفع مستويات الاستثمار والعمل من جانب جميع أصحاب المصلحة من أجل زيادة فرص الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، وفق الخطط والسياسات الوطنية، بغرض نقل التكنولوجيات ذات الصلة إلى البلدان النامية. وكرروا التأكيد على وجوب تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في تحقيق هذه الغاية، فضلا عن تطوير الترابط البيئي على الصعيد الإقليمي وتوسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة المتجددة والمستدامة للجميع في البلدان النامية. وأحاط الوزراء علما باتفاق بالي، باعتباره نتيجة الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين بشأن التحولات في مجال الطاقة، الذي عقد في 2 أيلول/سبتمبر 2022، واستضافته إندونيسيا.

162 - ولاحظ الوزراء مع التقدير أن تحوّل نظم الطاقة في العالم يتسارع بفضل التقدم المحرز في التكنولوجيا والانخفاض السريع في تكلفة الطاقة المتجددة ونشر حلول لامركزية أقل تكلفة، ودعم السياسات، ونماذج الأعمال التجارية الجديدة، وتقاسم أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، رحبوا بإنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية بوصفه منظمة دولية. وهم يلاحظون مع التقدير العمل الذي تقوم به منظمة التنمية والتعاون في مجال الربط بين شبكات الطاقة على الصعيد العالمي، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومنبر المستقبل الأحيائي (Biofuture Platform). وأحاط الوزراء علما بالاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين بشأن الطاقة، الذي استضافته المملكة العربية السعودية في 28 أيلول/سبتمبر 2020، وبما توصل إليه من نتائج.

163 - وأكد الوزراء من جديد كذلك دعمهم للحصول على الطاقة المستدامة والحديثة والميسورة التكلفة، وأقروا بأهمية وجود سلاسل عالمية مستقرة وأمنة لإمدادات الطاقة وفقا للاحتياجات الوطنية، بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وأعربوا عن عزمهم على معالجة تحديات الحصول على الطاقة من خلال تحديد الاحتياجات المحددة لكل بلد عن طريق تعبئة المساعدة والأدوات المالية والتقنية اللازمة لنشر حلول الطاقة المستدامة من أجل التصدي للعجز في مجال الحصول على الطاقة. وقد زادت الاضطرابات الاقتصادية

المتصلة بأزمة كوفيد-19 من حدة المصاعب التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، حيث شهد عام 2020 أكبر انخفاض يُسجل في الاستثمار في مجال الطاقة.

164 - وأكد الوزراء أن الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، تملك الحق السيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وتحمل مسؤولية ضمان ألا تُلحق الأنشطة المنفذة داخل نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها ضرراً بالنظم الإيكولوجية لدول أخرى أو لمناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية. وأعادوا التأكيد على أهمية حماية كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية باعتبارهما بيتنا المشترك، وعلى أن "أمن الأرض" هو تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق.

165 - وأعاد الوزراء التأكيد أيضاً على أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية يجب أن يُمارَس بما يخدم تنميتها الوطنية ورفاه الشعب في الدولة المعنية.

166 - وشدد الوزراء على سيادة بلدانهم وشعوبهم على ثرواتهم الطبيعية، معربين أيضاً عن إدراكهم لواجب احترام تلك الموارد وحمايتها وحفظها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام وضمان الظروف التي تكفل قدرة الطبيعة والنظم الإيكولوجية على التجدد، بما يعود بالفائدة على الأجيال الحاضرة والمقبلة. وأقر الوزراء أيضاً بأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية هو طريقة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي في وئام مع الطبيعة ومع الإسهام في الوقت نفسه في القضاء على الفقر بكل أشكاله وأبعاده والقضاء على التدهور البيئي.

167 - وكرر الوزراء تأكيد أهمية العمل على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في كيوتو، إكوادور، تنفيذاً تاماً وفعالاً وفي الوقت المناسب على جميع المستويات، واتخاذ تدابير ملموسة تحقيقاً لذلك، وحثوا في الوقت نفسه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة تقديم الدعم من أجل تنفيذ الخطة. وأشاروا إلى أن العديد من المدن تواجه تحديات في إدارة النمو السكاني، وضمان وجود مساكن مناسبة وبنية تحتية مرنة لدعم هذه المجموعات السكانية المتنامية ومعالجة الآثار البيئية لتوسع المدن والضعف أمام الكوارث. وأكد الوزراء من جديد أهمية ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، وتحسين ظروف العيش في الأحياء الفقيرة.

168 - ورحب الوزراء بعقد الاجتماع الرفيع المستوى لمدة يوم واحد، بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة، في نيويورك يوم 28 نيسان/أبريل 2022، من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، مع مراعاة التقرير الذي يصدره الأمين العام كل أربع سنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

169 - وأكد الوزراء مجدداً أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يشكّل الأولوية القصوى والهدف الشامل لعملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، كرروا تأكيد أن من الأهمية بمكان أن تراعى في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأغراض التنمية الحاجة إلى بناء وتعزيز وتوطيد قدرة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى معالجة التنمية المستدامة الطويلة الأجل على الصعيد الوطني.

170 - وأبرز الوزراء أنه في حين أن التوترات الجيوسياسية الحالية تشكل تحدياً، فإن هناك أيضاً فرصاً بشكل دائم للاتحاد في تضامن دولي. ومن ثم، كرروا الدعوة التي وجهتها المجموعة إلى جميع الدول الأعضاء بعدم إدارة ظهورها لعملاً الجماعي من خلال ركيزة الأمم المتحدة للتنمية. وشددوا على أن إعطاء الأولوية للاستجابات لحالات الطوارئ يجب ألا يكون على حساب الاستثمارات الإنمائية الفورية والطويلة

الأجل لأن ذلك يقوض القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للأزمات. وينبغي ألا تمول الاستجابات الإنسانية عن طريق وقف تمويل الحلول الإنمائية. ومن نواح كثيرة، فقطع التمويل من أجل التنمية هو عكس ما يحتاجه العالم.

171 - وأبرز الوزراء أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لها دور رئيسي تؤديه في دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على تحدياتها الإنمائية، وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلتها المنظومة التي أعيد تنظيمها لمساعدة البلدان النامية في هذا الصدد. وشدد الوزراء على أنه من أجل مواجهة الأزمات المتعددة والمتراصة التي تواجه البلدان النامية بفعالية، هناك حاجة ماسة إلى أن تتاح للمنظومة إمكانية الوصول إلى موارد مالية كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها، وكرروا الإعراب عن قلقهم إزاء الاتجاهات الأخيرة المتمثلة في إجراء تخفيضات كبيرة في المخصصات الأساسية للتنمية.

172 - وأكد الوزراء من جديد أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ينبغي أن تقدم إسهاماً رئيسياً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتسم بالطموح والقدرة على إحداث تحول، وذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية. وأكدوا من جديد أيضاً أن تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية وقدرتها على القيام بذلك يتطلبان الاستمرار في تحسين فعاليتها وكفاءتها واتساقها وجهودها المشتركة بين الوكالات وتأثيرها، إلى جانب زيادة الموارد المتاحة لها زيادة كبيرة. وأشاروا، في هذا الصدد، إلى أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية يجب أن تحتفظ بأمور منها طابعها الشامل والطوعي والقائم على المنح، وحيادها وتعدد أطرافها، وكذلك قدرتها على أن تلبي بمرونة الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج. وأضافوا أنه ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان ووفقاً لسياساتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

173 - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود المبذولة وشددوا على ضرورة الاستمرار في ترجمة جميع الولايات التي تتضمنها قرارات الجمعية العامة 243/71 و 279/72 و 248/73 و 238/74 و 233/75 و 4/76 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/RES/2019/15 و E/RES/2020/23 و E/RES/2022/25 إلى التزامات عملية المنحى على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ووجوب ضمان التحلي بالشفافية والخضوع للمساءلة وتولي مقاليد الأمور وزمام القيادة على الصعيد الوطني في عملية التنفيذ كلها.

174 - وأكد الوزراء أن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، المعروف سابقاً باسم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ينبغي إعداده ووضع في صيغته النهائية بالتشاور التام والاتفاق مع الحكومات الوطنية، وذلك بإجراء حوار مفتوح وشامل بين الحكومة المضيفة ومنظمة الأمم المتحدة الإنمائية ووفقاً للسياسات والخطط والأولويات الإنمائية الوطنية والاحتياجات القطرية، وينبغي أن يكون تحديد المعايير المتعلقة بوجود أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتكوينها مستنداً إلى الأولويات الإنمائية للبلدان واحتياجاتها الطويلة الأجل.

175 - وأشار الوزراء إلى التقدم المحرز في إعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين وأكدوا أنه ينبغي التركيز فيه بشكل متزايد على التنمية بحيث يكون هدفه الشامل هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وأنه

ينبغي معالجة مسألة التوازن الجغرافي والجنساني لتعزيز تمثيل البلدان النامية في المنظومة، لا سيما في اختيار المنسقين المقيمين واستقدام موظفي مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي.

176 - وكرر الوزراء أيضاً طلب كفالة تزويد الأمم المتحدة جميع المنسقين المقيمين بالتدريب والدعم اللازمين، بما في ذلك على وجه الخصوص للمنسقين المقيمين الذين يعملون أيضاً كمنسقين للشؤون الإنسانية أو كنواب للممثلين الخاصين للأمين العام، وذلك من أجل ضمان إعدادهم وتجهيزهم بشكل جيد للعمل ولدعم الحكومات في البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية، وفي البلدان التي تمر بحالات النزاع وبحالات ما بعد انتهاء النزاع.

177 - وأكد الوزراء من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر حاسم من مصادر تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وحثوا الجهات المانحة التقليدية على تقديم الأموال اللازمة للصندوق الاستئماني المحدد الغرض ولسد العجز الحالي في التمويل.

178 - ولاحظ الوزراء أوجه التقدم المحرز في التجديد على الصعيد الإقليمي وشددوا على أهمية اتباع نهج أكثر مراعاة لخصوصيات المناطق الإقليمية كل على حدة. وقالوا إنهم ما زالوا يتطلعون إلى تحسين العمل على الصعيد الإقليمي بقدر كبير من الشفافية، مع مراعاة وتعزيز ما لدى كل إقليم من فرادة ومواطن قوة. وفي هذا الصدد، كرر الوزراء التأكيد على ضرورة بذل جهود خاصة للحفاظ على الهيكل الإقليمي الذي يعمل بشكل جيد، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، متى وجدت، لأنها تعمل كمراكز هامة في النهوض بالأولويات الوطنية والإقليمية.

179 - وأكد الوزراء من جديد دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبالأخص إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، في دعم العمليات الحكومية الدولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ خطة عام 2030، وذلك بهدف الوفاء بالاحتياجات والأولويات والتصدي للتحديات على الصعيد الوطني.

180 - وكرر الوزراء دعوتهم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة دعمها للبلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة وتلك التي تواجه تحديات خاصة، في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والأهداف الإنمائية الخاصة بها. وشدد الوزراء على وجوب أن تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز دعمها لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2022-2031، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، إضافة إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها صكوكاً تشكل كلها جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهابوا بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تضمينها وتعميم مراعاتها بشكل كامل في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية. وأكدوا وجوب أن تظل برامج العمل المحددة هذه، الموجهة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، أهم نقاط الانطلاق التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز اهتمامه وموارده عليها في مساعدته لهذه المجموعات من البلدان.

181 - وكرر الوزراء دعوة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وأهدافها الإنمائية، وطلبوا إلى المنظومة أن تنصدي للتحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفاً، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية

غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تلبي الحاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء النزاع وإلى البلدان والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وأن تتصدى للتحديات الخاصة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، تمشياً مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

182 - وطلب الوزراء إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل تطوير دعمها المقدم للبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة بكل تنوعها، وأقروا بضرورة إحداث تحول تدريجي من النموذج التقليدي للدعم المباشر وتقديم الخدمات إلى زيادة التركيز على إسداء المشورة المتكاملة العالية الجودة في مجال السياسات، وتعزيز المؤسسات، وتنمية القدرات ودعم الاستفادة من الشراكات والتمويل، وأشاروا إلى الدعوة الموجهة إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لكي تقوم، بقيادة الأمين العام، بوضع إطار مشترك للتعاون مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف لتحسين أوجه التأثير على المستويين الإقليمي والقطري، بما في ذلك إيلاء اهتمام خاص للبلدان المتوسطة الدخل، على النحو المبين في خريطة طريق الفترة 2019-2021 التي وضعها الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

183 - وشدد الوزراء على أن الدعوة المتضمنة في خطة عام 2030 للحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، فضلاً عن تعزيز مجتمعات تتسع للجميع وتقوم على العدل والإنصاف، لها أهمية بالغة من أجل تمكين الناس، ولا سيما أضعف الضعفاء. وأكد الوزراء أن المجتمع الدولي، باعتماده لخطة عام 2030 بما تضمنته من تعهد بـ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، أعاد التأكيد على أن التصدي لعدم المساواة أمر بالغ الأهمية لجميع الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات مستدامة ومزدهرة وسلمية، ومن ثم التزم بضمان تحقيق الأهداف والغايات لصالح البلدان والشعوب قاطبة وشرائح المجتمع كافة والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب.

184 - وشدد الوزراء على أن أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، والتصدي لرفاه حقوق الشباب، والنساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والمهاجرين، واللاجئين، ومن يعيشون أوضاعاً هشة، شرط مسبق لتحقيق خطة عام 2030.

185 - وأكد الوزراء مجدداً التزامهم الكامل بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وأعربوا عن ترحيبهم بالتدابير التي اتخذتها بلدان مجموعة الـ 77 بهدف تعزيز تمكين النساء والفتيات، وبالتالي الذي أحرزته النساء والفتيات في مجالات كثيرة في جميع أنحاء العالم. إلا أنهم أشاروا إلى أن مظاهر الفقر وعدم المساواة والعنف والتمييز لا تزال قائمة في شؤون العالم الراهنة، وتؤثر بوجه خاص على النساء والفتيات، ولا سيما اللواتي يعشن في البلدان المتضررة من النزاع المسلح ويعشن تحت الإدارة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو في ظل تدابير قسرية انفرادية أو تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة.

186 - وأكد الوزراء من جديد أن من بين العوامل المهمة للنهوض بالمرأة وجود بيئة تحافظ على السلام العالمي وتعزز وتحمي حقوق الإنسان والديمقراطية والتسوية السلمية للنزاعات، وفقاً لمبدأ عدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي، ووفقاً لمبدأ احترام السيادة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

187 - وشدد الوزراء على العلاقة التعااضدية بين كل من تمكين المرأة اقتصاديا، والتنفيذ التام والفعال والمعدل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وأقرّوا بأهمية إسهام النساء والفتيات في تحقيق التنمية المستدامة، وكرروا التأكيد على أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يساعد فقط في إعمال حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين حياة المرأة ورفاهها، لكنه يعزّل أيضا بالإنجاز على نطاق سائر النتائج الإنمائية الأخرى. وأكدوا مجددا في هذا الصدد أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ومشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وتوليها زمام القيادة في الاقتصاد وكشريك في سبيل تحقيق التنمية هي أمور حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات تنعم بالسلام والعدالة لا يُهمّش فيها أحد، وتعزيز نمو اقتصادي مطّرد يشمل الجميع ويتسم بالاستدامة، والنهوض بالإنتاجية، وإنهاء الفقر بجميع أشكاله وفي كل أبعاده في كل مكان وكفالة رفاه الجميع طوال مسار حياتهم.

188 - وسلّم الوزراء بأن العنف والتمييز ضد النساء والفتيات لا يزالان يشكلان عقبة رئيسية تحول دون تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وشددوا على ضرورة اتخاذ تدابير لمنع واستئصال جميع أشكال العنف الجنساني، ولا سيما قتل الإناث، وكفالة عدم تعرّض الفتيات والشابات ونساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي والمهاجرات والنساء المسنات والنساء ذوات الإعاقة لأشكال متعددة أو مشددة من العنف والتمييز.

189 - وسلّم الوزراء بالإمكانات الهائلة التي يملكها الشباب للمساهمة في التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي، وأشاروا إلى أن عدم توافر فرص العمل الجيدة في معظم البلدان النامية لا يحول دون نجاح الشباب في الانتقال من المدرسة إلى الوظائف اللائقة فحسب، بل يعوق أيضا النمو والتنمية في المجال الاقتصادي ككل. ولذلك، من المهم أن تُبذل الجهود على كل المستويات لتحسين نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه وتعزيز اكتساب الشباب للمهارات المؤدية للعمل اللائق.

190 - وشجّع الوزراء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية، ومع مراعاة حق جميع البلدان السيادي في وضع تشريعاتها وسياساتها الوطنية الخاصة بها، وفقا للقانون الدولي، على تعزيز ما يقدمه من دعم في مجالات التعليم والتدريب وتنمية المهارات للشباب.

191 - ونوه الوزراء بما تم الالتزام به من اجتهاد في السعي إلى تهيئة بيئة حاضنة للأطفال والشباب تمدهم بما يلزمهم لإعمال حقوقهم وتفعيل قدراتهم على وجه تام، فيصبحون بذلك مددا يعين بلداننا على جني ثمار العائد الديمغرافي، ويشمل ذلك إقامة مدارس آمنة وتوثيق وشائج المجتمعات المحلية والأسر.

192 - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بإعلان بونيس آيرس بشأن عمل الأطفال والعمل القسري وتشغيل الشباب الذي اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

193 - وأشار الوزراء إلى أن عام 2021 وافق الذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان.

194 - وأعرب الوزراء عن التزامهم بتعجيل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأكدوا من جديد، في هذا الصدد، معارضتهم لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم، وأعربوا عن قلقهم العميق لعودة الأشكال المعاصرة

للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم. وأكدوا مجدداً أن جميع أشكال العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب، وكذلك الاحتلال الأجنبي، في جملة أمور أخرى، تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وينبغي رفضها بجميع الوسائل السياسية والقانونية. وأدانوا جميع أشكال العنصرية والتمييز المنتشرة عبر تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت.

195 - وأشار الوزراء إلى برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك إنشاء منتدى يكون بمثابة آلية تشاور، وصياغة مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي، واعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة ما يواجهه هؤلاء من عنصرية وتمييز عنصري ومن كراهية للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

196 - وأقر الوزراء بأهمية الحوار بين الأديان والثقافات ومساهمته القيمة في تعزيز التلاحم الاجتماعي وتحقيق السلام والتنمية، وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يعتبر الحوار بين الأديان والثقافات، حسب الاقتضاء وحيثما انطبق، أداة مهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي وبلوغ كامل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ورحبوا في هذا الصدد بجميع المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز الوئام بين الأديان والثقافات والعقائد الدينية ومكافحة التمييز ضد الأفراد على أساس الدين أو المعتقد.

197 - ورحب الوزراء بإعلان الفترة 2022-2032 العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية من أجل توجيه انتباه العالم إلى الاندثار الخطير للغات الشعوب الأصلية والحاجة الملحة إلى الحفاظ عليها وإحيائها وتعزيزها، وأعربوا عن تقديرهم للأعمال التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في هذا الصدد.

198 - وسلّم الوزراء بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

199 - وشدد الوزراء على أن الهجرة عامل مساعد على تحقيق التنمية. ورأوا أنه ينبغي إيجاد توازن مناسب بين أدوار بلدان المنشأ والعبور والمقصد ومسؤولياتها. وقالوا إنه من الأهمية بمكان التعاون على الصعيد الدولي لكفالة أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية يُراعى فيها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، ولللاجئين والمشردين. كذلك أكدوا أنه ينبغي لهذا التعاون أن يعزز قدرة المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية.

200 - وسلّم الوزراء بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى على صعيد تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ويجب التعامل معه بطريقة متسقة وشاملة ومتوازنة. وذكروا أنهم يسعون إلى زيادة التعاون بشأن الحصول على المنافع المكتسبة وإمكانية تحويلها، وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، والتعليم والمهارات، وتخفيض تكاليف توظيف المهاجرين، ومكافحة عديمي الضمير من مستخدمي المهاجرين ومهربهم، وذلك وفقاً للظروف والتشريعات الوطنية. وأشاروا إلى أنهم يسعون كذلك إلى تنفيذ استراتيجيات تواصل اجتماعي فعالة بشأن مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، ولا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وتيسير الإدماج الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين من خلال الأطر الوطنية. وأكدوا من جديد الحاجة إلى تعزيز حقوق

الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، أيا كان وضعهم من حيث الهجرة، وحمايتهم على نحو فعال، ولا سيما تلك الواجبة للنساء والأطفال.

201 - وأعرب الوزراء عن التزامهم بحماية حقوق الإنسان الواجبة للأطفال المهاجرين، نظرا لضعفهم، ولا سيما الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم والأطفال المفصولين عن ذويهم، والتكفل بصحتهم وتعليمهم ونمائهم النفسي والاجتماعي، بما يكفل مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول في سياسات الإدماج والعودة ولم شمل الأسر.

202 - ورحب الوزراء بالمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي عُقد في مراكش، المغرب، يومي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2018 وأحاطوا علما بعقد المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية في الفترة من 16 إلى 20 أيار/مايو 2022، واعتماد إعلان التقدم المحرز ككل، دون تصويت الجمعية العامة في 7 حزيران/يونيه 2022.

203 - وأكد الوزراء من جديد قرار الجمعية العامة 182/46، الذي لا يزال يشكل الإطار العالمي للمساعدة والتنسيق في المجال الإنساني، والمبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال، وكذلك ضرورة تعزيز القانون الدولي الإنساني واحترامه.

204 - وأكد الوزراء من جديد ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تُقدم في حالات الطوارئ، من أجل التصدي بفعالية لاحتياجات العدد المتزايد من الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية.

205 - وأكد الوزراء أيضا أن الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية يجب أن تستند إلى احترام مبادئ القانون الدولي، أي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا السياق، شددوا على أن التعاون الدولي والدعم التقني والمالي المقدم من الدول والأمم المتحدة لا يزال أمرا لا غنى عنه. وأشاروا في نفس الوقت إلى أن تلك الاستجابة يجب أن توجّه بطريقة لا تقوّض الآليات الوطنية أو المحلية القائمة فعلاً أو تحل محلها، بل تعززها، لتمكين الحكومات من الاستجابة بسرعة وبكفاءة أكبر من الفعالية وإحداث تغيير كبير وإيجابي لصالح المجتمعات المحلية المتضررة. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه الدول المتضررة في مجال المساعدة الإنسانية، فضلا عن دور قيادتها الوطنية في عمليات الشروع في تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها.

206 - وشدد الوزراء، في ضوء تزايد الاحتياجات الإنسانية، على أهمية أن تقدم دول أخرى تمويلا أكبر يمكن التنبؤ به للمساعدة الإنسانية بوسائل مبتكرة ومتنوعة، وهو أمر أصبحت أهميته أشد إلحاحا من أجل مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها وحشد مواردها. وشددوا أيضا على أهمية كفاءة وصول المساعدة الإنسانية إلى المستفيدين المستهدفين.

207 - وأكد الوزراء من جديد أن الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري وأسباب أخرى، وتقضي الأوبئة والتهديدات الصحية العالمية الأخرى تستحق إيلاء اهتمام كافٍ من قبل المجتمع الدولي.

208 - وأكد الوزراء من جديد أن الإغاثة والإنعاش والتأهيل وإعادة الإعمار والتنمية الطويلة الأجل هي وسائل مختلفة لبلوغ نفس الغاية في نهاية المطاف، وأن تكامل هذه العناصر ينبغي التأكيد على أهميته

لكفالة التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية. ومع الإقرار بضرورة تضيق الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية، شددوا على وجوب عدم طمس الخط الفاصل بين الولايات المنوطة بهم وأولوياتهم. وكّرر الوزراء تأكيد إيمانهم الراسخ بأن هناك طريقة عمل جديدة تقرّب بينهم وتتيح لهم في الوقت نفسه الاضطلاع بالمهام المسندة إلى كل منهم وفقاً لمزاياهم النسبية بطريقة متكاملة ومنسقة.

209 - وأشار الوزراء إلى الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي، في خطة عام 2030، بتعزيز الجهود المبذولة لمعالجة عبء الأمراض غير المعدية والمعدية، بما في ذلك القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والتهاب الكبد ضمن إطار التغطية الصحية الشاملة، ومعالجة المحددات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأوبئة، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات الجديدة.

210 - وأكدوا أيضاً على الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي، في خطة عام 2030، بتخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال التشخيص والوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين مدى الحياة، من خلال التصدي لعوامل الخطورة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الإصابة.

211 - ولاحظ الوزراء مع القلق أن تكاليف الأمراض غير المعدية تشكل عبئاً ضخماً على كاهل جميع البلدان. غير أن هذه التكاليف تشكل تحدياً خاصاً بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما وأن عليها أن تتحمل تكاليف باهظة للتكنولوجيات الصحية. وأكدوا أن التصدي على الصعيد العالمي للأمراض غير المعدية لا يزال مجالاً يطرح تحدياً خاصاً، لأن مستوى التقدم الحالي لا يكفي لبلوغ أهداف خطة عام 2030 والالتزامات ذات الصلة المتعهد بها في إطار الاجتماعين الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنيين بالأمراض غير المعدية. فما زال نقص القدرات والزيادة شبه المنعدمة في المساعدة الإنمائية الرسمية لمعالجة هذه المسألة وكذلك حماية السياسات المتعلقة بالأمراض غير المعدية من المصالح التجارية وأية مصالح أخرى راسخة لدوائر هذه الصناعة أموراً تشكل تحديات رئيسية.

212 - وأكد الوزراء الحاجة إلى تعزيز فرص الحصول على رعاية صحية جيدة، بما في ذلك فرص الحصول على الأدوية ووسائل التشخيص والتكنولوجيات الأخرى، بما فيها التكنولوجيات الصحية، الميسورة والمأمونة والفعالة والعالية الجودة. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء من جديد الإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة.

213 - وأقرّ الوزراء بأن الأدوية الجنيسة تؤدي دوراً رئيسياً في كفالة فرص الحصول على الأدوية في العالم النامي. ودعوا جميع الأطراف إلى التعجيل بتذليل جميع العقبات التي تحد من قدرة البلدان على الاستفادة بالكامل من أوجه المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، على نحو ما أكدّه إعلان الدوحة المتعلق بهذا الاتفاق وبالصحة العامة، وكذلك التسليم بضرورة تنفيذ الاستراتيجية العالمية وخطة العمل بشأن الصحة العامة تنفيذاً فعالاً، باعتبارهما أداتين مهمتين للمساعدة في تنمية القدرات الوطنية للبلدان النامية من أجل النهوض بالصحة العامة وكفالة إمكانية حصول جميع فئات السكان على الأدوية والتكنولوجيات الطبية بدون أي نوع من التقييد بأمراض محددة.

214 - وأكد الوزراء الحاجة إلى ضمان أن تكون جميع جهود البحث والتطوير موجهة لتلبية الاحتياجات وقائمة على الأدلة، وأن تسترشد بمبادئ القدرة على تحمل التكاليف والفعالية والكفاءة والإنصاف، وأن تعتبر مسؤولية مشتركة. وفي هذا الصدد، شددوا على أهمية الفصل بين تكاليف الاستثمار في البحث والتطوير،

وسعر وحجم المبيعات، بغية تيسير فرص الحصول على الأدوية الجديدة بما يحقق الإنصاف ويجعل التكلفة معقولة، وتيسير فرص الاستفادة من أدوات التشخيص واللقاحات، إضافةً إلى مزايا سائر النهج المبتكرة في تقديم الرعاية وتوفير الوقاية التي يتوخى تحصيلها عن طريق البحث والتطوير، على النحو المبين في الإعلانات السياسية السابقة ذات الصلة بالصحة.

215 - وأشار الوزراء إلى دورة عام 2022 للجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

216 - وأكد الوزراء أن الشركات عبر الوطنية تقع عليها مسؤولية احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وينبغي أن تمتنع عن التسبب في تدهور بيئي وحوادث كوارث بيئية والنيل من رفاه الشعوب.

217 - وأشار الوزراء مع التقدير إلى ما قرره مجلس حقوق الإنسان، في قراره 9/26، من إنشاء لفريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأحاط الوزراء علماً بتقديم مشروع صك دولي ملزم قانوناً ينظم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، يركز على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بمؤسسات الأعمال.

218 - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء خطورة المشاكل والتهديدات التي يشكلها الفساد بالنسبة لاستقرار المجتمعات وأمنها. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في الإعلان السياسي الذي تمت الموافقة عليه خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الفساد التي عقدت في حزيران/يونيه 2021، بعنوان "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي". كما أقر الوزراء بأهمية تنفيذ القرار 2/9 الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد الذي عقد في شرم الشيخ في كانون الأول/ديسمبر 2021، بعنوان "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد.

219 - وكرر الوزراء تأكيد دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 2099 (د-20) المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1965 بغرض المساهمة في زيادة المعرفة بالقانون الدولي كوسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشاروا إلى أن البرنامج وعناصره يشكلان ركناً من أركان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي، وأن الحقوقيين والأكاديميين والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين من البلدان النامية يستفيدون كثيراً من الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي ومن الزمالات والمنشورات ومن مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. ورحب الوزراء كذلك بإدراج موارد في الميزانية البرنامجية للعام الحالي من أجل تنظيم برنامج الزمالات الدولي ودورات دراسية إقليمية في القانون الدولي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كل سنة، ومن أجل استمرارية مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ومواصلة تطويرها. وأعربوا أيضاً عن التزامهم بإدراج الحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية في مجال قوانين المعاهدات الدولية وممارستها والمنشورات القانونية والمواد التدريبية، والتمويل اللازم لزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التكرارية في ميزانية الأمم المتحدة.

220 - وأكد الوزراء مجدداً التزامهم بتكثيف الجهود الدولية الهادفة إلى حماية الفضاء الإلكتروني وتشجيع استخدامه الحصري في الأغراض السلمية وكأداة مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وشددوا على أن التعاون الدولي وفقاً للقانون المحلي وبقدر ما تقتضيه الالتزامات الدولية، بالإضافة إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان، والأخذ في الاعتبار احتياجات البلد الذي يطلب التعاون، وأهمية تعزيز بناء القدرات واستدامة مشاريع التعاون، هو الخيار العملي الوحيد لتعزيز الآثار الإيجابية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومنع آثارها السلبية المحتملة وتشجيع استخدامها السلمي والمشروع وضمان أن يستهدف كل من التقدم العلمي والتكنولوجي صون السلام وتعزيز رفاه البشرية وتنميتها.

221 - وأكد الوزراء من جديد أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة التي عهد إليها بمسؤوليات عن المسائل الإدارية والمالية وشؤون الميزانية. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء ألا تُناقش أية مسائل تتعلق بالميزانية أو بالشؤون المالية أو الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة، إلا في إطار اللجنة الخامسة، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

222 - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء السلامة المالية للمنظمة، وبخاصة مشاكل السيولة العميقة والمستعصية في الميزانية العادية، وفي حين سلموا بضرورة إبداء تفهم لظروف الدول التي تعجز مؤقتاً عن الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب ما يعترضها من صعوبات اقتصادية حقيقية وضرورة التعاطف معها، وأثنوا على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي، على الرغم من مواجهتها صعوبات داخلية، قد بذلت جهوداً حقيقية لخفض مبالغ الاشتراكات المتبقية عليها، فقد حثوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تسديد أنصبتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط، ولا سيما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تواصل، لأسباب سياسية، الامتناع متعمدة عن الدفع.

223 - وأكد الوزراء من جديد أهمية تجنب التسوية المتأخرة للمدفوعات إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، ومعظمها من البلدان النامية. وهذا الوضع يولد حالة تكون فيها البلدان النامية التي يواجه العديد منها صعوبات مالية، هي التي تدعم مالياً، في حقيقة الأمر، عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، سلموا بالآثر الإيجابي لإدارة الموارد النقدية من بعثات حفظ السلام العاملة كمجموعة موارد لتسوية هذه المدفوعات في الوقت المناسب، وهو ما ينبغي أن يظل من أولويات المنظمة.

224 - ورحب الوزراء بقرار الجمعية العامة إعادة الأصول النقدية في بعثات حفظ السلام المنتهية إلى الدول الأعضاء ودفع جميع المطالبات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بحلول 31 آذار/مارس 2023. وشددوا أيضاً على أن الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية ليس ممارسة جيدة في سياق تصريف الميزانية.

225 - وأقر الوزراء بالجهود التي يقودها الأمين العام في مجال الإصلاح الإداري وأحاطوا علماً باعتماد الجمعية العامة للقرار 266/72 بآء. وشددوا على أنه ينبغي للإصلاحات أن تحسن تنفيذ الولايات وتزيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والرقابة. كما شددوا على الأهمية المحورية التي يكتسبها تنفيذ خطة عام 2030، وكذلك على ضرورة رصد تنفيذ الولاية وتقييمه. وأكدوا أهمية التطرق إلى تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي المتوازن على جميع المستويات في الأمانة العامة، وضمان حصول البلدان النامية على فرص عادلة ومتكافئة فيما يتعلق بمشتريات الأمم المتحدة.

226 - وأكد الوزراء من جديد أن هدف التمثيل الجغرافي العادل هو واجب ينص عليه الميثاق في الفقرة 3 من المادة 101، ودعوا إلى اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تحقيق ذلك الهدف. وحثوا في هذا الصدد الأمانة العامة على تنفيذ استراتيجية شاملة لكفالة التمثيل الجغرافي العادل عن طريق زيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما على مستوى كبار المسؤولين، حتى تكون لدى الأمم المتحدة أمانة عامة ذات صبغة عالمية حقا وتمثل على نحو كاف التنوع في عضويتها الذي يمثل شرطاً ضرورياً لنجاح الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها العالمية.

227 - وأكد الوزراء من جديد أن أي جهود لإصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك ما يتعلق منها بعملية الميزانية، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أداء دورها في الرقابة والرصد، وأكدوا أيضاً أن نظر الدول الأعضاء في المنظمة في هذه الجهود وموافقتها عليها مسبقاً أمر ضروري في جميع الحالات التي تكون فيها التدابير التي يتعين تنفيذها ضمن اختصاصات الجمعية. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى القرار 257/66. وأعادوا التأكيد أيضاً على حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إبداء رأيها بشأن إدارة المنظمة، ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية، وعلى الحاجة إلى استمرار التفاعل والحوار بين الأمانة العامة والجمعية العامة بهدف تهيئة بيئة إيجابية للمفاوضات، وعملية اتخاذ القرار، وتنفيذ تدابير الإصلاح.

228 - وأيد الوزراء بشدة الدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة التابعة لها، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وفي هذا السياق، جددوا التزامهم بتعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق. وأكد الوزراء من جديد أهمية كفالة الحفاظ على الطابع التسلسلي لعمليات استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة. وحث الوزراء أيضاً بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في دورات اللجنة.

229 - وأكد الوزراء من جديد أهمية الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه الرئيسي للمنظمة بشأن السياسات، وضرورة أن يجسد مضمونه تماماً الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

230 - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الحفاظ على منهجية الميزانية، والإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يخص الميزانية، والنظام المالي والقواعد المالية اللذين يحكمان عملية الميزانية، وشددوا على ضرورة أن يتناسب مستوى الموارد الذي تعتمد عليه الجمعية العامة مع جميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف وذلك ضماناً لتنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وفي هذا الصدد، شددوا على أن المنهجية الراهنة لإعادة تقدير التكاليف هي عنصر جوهري وجزء لا يتجزأ من منهجية الميزانية المتفق عليها في الجمعية العامة، وأكدوا أن المنهجية الحالية لإعادة تقدير التكاليف تضمن عدم تأثر الأنشطة التي صدر بها تكليف تأثراً سلبياً بتقلبات أسعار العملة والتضخم.

231 - وشدد الوزراء على أن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأعاد الوزراء كذلك التأكيد على مبدأ "القدرة على الدفع" باعتباره المعيار الأساسي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة، ورفضوا إدخال أي تعديل لعناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يكون هدفه زيادة اشتراكات البلدان النامية. وأكدوا في هذا الصدد أن العناصر الأساسية في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، مثل فترة الأساس والدخل

القومي الإجمالي وأسعار التحويل والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ومعدل التدرج والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً والتسوية المتصلة برصيد الديون، يجب الإبقاء عليها كما هي لأنها ليست محل تفاوض.

232 - وشدد الوزراء على أن المعدل الأقصى الراهن للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، حُدِّد كحل سياسي توافقي وأنه مخالف لمبدأ القدرة على الدفع كما أنه مصدر أساسي لتشوه جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب وفقاً للفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 5/55 جيم.

233 - وأكد الوزراء أن المنظمات التي لها مركز مراقب معزز لدى الأمم المتحدة يمنحها حقوقاً وامتيازات لا تنطبق عادة إلا على الدول المراقبة، مثل الحق في الإدلاء بكلمة خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة وحق الرد، ينبغي أن تتحمل أيضاً نفس الالتزامات المالية للدول المراقبة في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على النظر في اتخاذ مقرر بشأن الأنصبة المقررة لهذه المنظمات.

234 - وأكد الوزراء أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لتقسيم نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة ينبغي أن تشكل أساساً لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة أن يبين جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. وأشار الوزراء أيضاً إلى أن البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية قدرتها محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وشددوا في هذا الصدد على أن أي مناقشة بشأن نظام الخصومات المطبق على جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ينبغي أن تراعي ظروف البلدان النامية التي يجب ألا تتأثر أوضاعها الحالية سلبياً. وأكد الوزراء في هذا الصدد أن أي عضو في المجموعة من غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا ينبغي بالتالي أن يصنف في أي مستوى يفوق المستوى جيم.

235 - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تزايد الطابع التقييدي للتبرعات "المخصصة" داخل مختلف كيانات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها. وشددوا أيضاً على أن الموارد العادية هي ركيزة تلك الكيانات وأنها جوهرية للمحافظة على ولايتها العالمية وعملها وتأديتها. ومن ثم، فإن اتجاه الموارد العادية نحو الانخفاض والتركيز للأموال المخصصة يعرضان المنظمة لخطر فقدان القدرة على تنفيذ برامجها. ودعا الوزراء إلى ضمان تقديم تبرعات مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وأشاروا إلى الحاجة الماسة إلى التأكيد على نوعية هذه التبرعات ومرونتها وإمكانية التنبؤ بها وشفافيتها واتساقها.

236 - وأكد الوزراء أهمية التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وحثوا في هذا الصدد الأمين العام على استخدام مبادراته الإصلاحية كأداة تمكينية لتعميق الشراكة والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة وفقاً للولايات ومذكرات التفاهم ذات الصلة.

237 - وأعرب الوزراء عن تطلّعهم إلى عقد الاجتماع الوزاري المقبل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المقرر إجراؤه في أкра بغانا في الربع الأخير من عام 2023، وشجعوا على مشاركة جميع الدول

الأعضاء. وأشاروا إلى أن الاجتماع الوزاري الذي يعتبر الأول الذي سيعقد في قارة أفريقيا سيشهد فرصة للمشاركين لتبادل الأفكار النيرة بشأن الطرق المبتكرة لجعل عمليات حفظ السلام في الوقت الراهن أكثر فعالية واستجابة للتحديات الأمنية في عصرنا، بما في ذلك تدهور الحالة الأمنية في بعض أجزاء أفريقيا والعالم.

238 - وأشار الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وسلّموا بأن ثمة حاجة، رغم تحسّن النمو الاقتصادي فيها، إلى دعم الانتعاش الذي يتسم بالهشاشة والتفاوت، وذلك من أجل مواجهة ما للأزمات المتعددة من آثار سلبية مستمرة على التنمية، والتصدي لما تطرحه هذه الآثار من تحديات خطيرة تهدد جهود مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن تقوض، علاوة على ذلك، الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في أفريقيا، بما فيها خطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية.

239 - وكرر الوزراء دعوة المجتمع الدولي والشركاء في التنمية إلى دعم الأنشطة والمبادرات الإنمائية من أجل تعزيز الجهود الأفريقية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في القارة، وشددوا على الحاجة الملحة إلى أن تدعم منظومة الأمم المتحدة جهود البلدان الأفريقية لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

240 - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ ما يترتب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من أثر متعدد الأبعاد على البلدان الأفريقية، بما في ذلك آثارها الشديدة فيما يتعلق بالفقر والأمن الغذائي والتعليم والبطالة والتجارة وتعطل سلاسل الإمداد والسياحة والتدفقات المالية، فضلاً عن آثارها الاجتماعية، بما في ذلك العنف ضد المرأة والفتاة، مما يسبب مزيداً من التحديات التي تعترض تحقيق البلدان الأفريقية خطة عام 2030 وخطة عام 2063، وأقروا بالجهود الهائلة التي تبذلها البلدان الأفريقية في مكافحة جائحة كوفيد-19 لإنقاذ الأرواح وتحقيق تعاف مستدام وشامل للجميع وقادر على الصمود.

241 - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأن الالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام 2010، الذي تعهد به الأطراف في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلين إيغلز بالمملكة المتحدة، لم يتحقق على الوجه الأكمل، وشددوا في هذا الصدد على ضرورة إحراز تقدم سريع في الوفاء بهذا الالتزام وبالالتزامات الجهات المانحة الأخرى بزيادة المعونة عبر طائفة متنوعة من الوسائل، من بينها توفير موارد جديدة إضافية للبلدان الأفريقية ونقل التكنولوجيا إليها وبناء القدرات فيها، ودعم ترميمها المستدامة. ودعوا إلى مواصلة تدعيم المبادرات الإنمائية لأفريقيا بما فيها خطة عام 2063 وخطة عملها العشرية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وأعربوا، من ناحية أخرى، عن ترحيبهم بالدعم الذي قدمته بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

242 - وأكد الوزراء على ضرورة التصدي للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي في أفريقيا، وسلطوا الضوء على أهمية دعم تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود في أفريقيا، ولا سيما البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وغيره من المبادرات التي أطلقت تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، مثل مبادرة الجدار الأخضر الكبير والمبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي، إلى جانب المبادرات التي أطلقتها الدول الأفريقية، مثل مبادرة تكييف الفلاحة الأفريقية ومبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة.

243 - ورحب الوزراء بإعلان بيجين وخطة عمل بيجين (2019-2021) المنبثقة عن منتدى التعاون الصيني الأفريقي اللذين اعتمدتهما البلدان الأفريقية والصين في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي لعام 2018، واللذين يتناولان مجالات مثل تشجيع الصناعة، والربط بين البنى التحتية، وتيسير التجارة، والرعاية الصحية، والتنمية الخضراء، وهو ما يعطي زخما قويا لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030. ورحب الوزراء أيضا بمؤتمر القمة الاستثنائي للصين وأفريقيا بشأن التضامن في مواجهة كوفيد-19 الذي عُقد في 17 حزيران/يونيه 2020 وبالمؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عُقد في 29 و 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في دكار بالسنغال ونتائجهما بما في ذلك رؤية التعاون الصيني الأفريقي لعام 2035 وإعلان دكار وخطة عمل دكار.

244 - ورحب الوزراء بالجزء الأول من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في 17 آذار/مارس 2022، والذي اعتمد فيه برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموا للعقد 2022-2031. وأشار الوزراء إلى برنامج عمل الدوحة الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها 258/76 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2022، الذي دعت فيه الجمعية جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى الالتزام بتنفيذ برنامج العمل.

245 - وشددوا على أن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الدوحة في الوقت المناسب سيساعد أقل البلدان نموا على التصدي لجائحة كوفيد-19 المستمرة وما ينجم عنها من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية، والعودة إلى مسار يكفل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتحديات تغير المناخ وتحقيق خطوات كبيرة في سبيل رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا على نحو مستدام ولا رجعة فيه.

246 - ولاحظ الوزراء مع التقدير الأعمال التحضيرية الموضوعية والتنظيمية للجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في الدوحة في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023، على أعلى مستوى ممكن، بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات، وتطلعوا إلى الجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا المقرر عقده في الدوحة، قطر، في الفترة من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023 على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وأوصوا بالمشاركة على مستوى رؤساء الدول والحكومات تضامنا مع أقل البلدان نموا وهي تشرع في العمل وفق المسار الذي حدده برنامج العمل الجديد.

247 - وأكد الوزراء من جديد أن المؤتمر سيكون أيضا فرصة لتحسين شراكة المجتمع الدولي دعما لأقل البلدان نموا في مسعى لتحقيق ازدهارها.

248 - وشدد الوزراء على أن نجاح برنامج العمل الجديد سيعتمد إلى حد بعيد على تولي أقل البلدان نموا زمام الأمور والأدوار القيادية في وضع وتنفيذ السياسات بفعالية وفقا لأولوياتها واستراتيجياتها الوطنية. ومع ذلك، ينبغي استكمال الجهود الوطنية لأقل البلدان نموا ببرامج عالمية داعمة، وبالتعاون التقني في تدابير وسياسات متكاملة عن طريق دعم معزز يمكن التنبؤ به ومحدد وواضح الأهداف من أجل توسيع الفرص الإنمائية لتلك البلدان.

249 - وشدد الوزراء على رغبتهم في أن يظلوا منخرطين بشكل كامل في الأعمال التحضيرية للجزء الثاني من مؤتمر الأمم المتحدة الخامس، الذي سيعقد في الدوحة بقطر من 5 إلى 9 آذار/مارس 2023. وحثوا الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل على تعزيز التزامهم ودعمهم لإنجاح الجزء الثاني من المؤتمر الخامس المعني بأقل البلدان نموا.

250 - ورحب الوزراء بالتقدم المحرز على مدى العقد الماضي فيما يتعلق بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً ويشددون على أن استمرار الدعم والحوافز سيكون مهماً لتسريع زيادة عدد أقل البلدان نمواً التي تبلغ عتبات الخروج من تلك الفئة ولكفالة الخروج المستدام الذي لا رجعة فيه منها مع التحلي بعزم المواصل. وأكد الوزراء من جديد هدف برنامج عمل الدوحة المتمثل في تمكين 15 بلداً آخر من أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام 2031.

251 - وكرّر الوزراء تأكيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل المصدر الأكبر والحاسم الأهمية للتمويل الخارجي المقدم من أجل تنمية أقل البلدان نمواً، وأن تلك المساعدة توفر مورداً يقي من آثار عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وتقلبها. وأعربوا عن قلقهم البالغ من أن الحصة الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في الدخل القومي الإجمالي للمانحين لا تتجاوز 0,08 في المائة في عام 2019، مشيرين في الوقت نفسه إلى أنه وفقاً للبيانات الأولية في عام 2021، بلغ صافي تدفقات المعونة الثنائية من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية إلى مجموعة أقل البلدان نمواً 33 بليون دولار أمريكي، وزاد بنسبة 2,5 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2020. وأشاروا أيضاً إلى أحكام خطة عمل أديس أبابا التي شجّع واضعوها مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، وأعربوا عن تشجيعهم لمقدمي تلك المساعدة الذين يخصصون لأقل البلدان نمواً ما لا يقل عن 50 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها. وأهابوا بجميع شركاء التنمية أن يعملوا على تحقيق هذه الأهداف.

252 - ولاحظ الوزراء بقلق أن حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية من السلع والخدمات التجارية تبلغ 0,93 في المائة فقط في عام 2021، وهو ما يبعد كثيراً عن هدف 2 في المائة من الصادرات العالمية الذي دعا إليه برنامج عمل الدوحة والغاية 11 من الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ويساورنا القلق أيضاً لأن جائحة كوفيد-19 والقيود المرتبطة بها قد أوقفت عقداً من النمو السريع لصادرات الخدمات في أقل البلدان نمواً. وفي عام 2020، انخفضت صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً بنسبة 35 في المائة، من 43,0 بليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 27,9 بليون دولار أمريكي. وكان الانخفاض مدفوعاً إلى حد كبير بانخفاض صادرات أقل البلدان نمواً من خدمات السفر وانكماش صادرات قطاع النقل. وأكد الوزراء من جديد أيضاً الحاجة الملحة إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في القرارات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التي تقضي ب إتاحة وصول جميع المنتجات من جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وتطبيق نظام قواعد المنشأ المواتية لأقل البلدان نمواً، وذلك من أجل عكس اتجاه الانخفاض في حصتها من التجارة العالمية. والوفاء بتلك الالتزامات، إضافةً إلى ذلك، من شأنه أن يساهم أيضاً في تحقيق الهدف الوارد في برنامج عمل الدوحة وخطة عام 2030 المتمثل في مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية. وفي هذا الصدد، من المهم أن يُخصّص ما لا يقل عن 50 في المائة من المعونة لصالح التجارة التي يقدمها الشركاء في التنمية لأقل البلدان نمواً. ودعا الوزراء إلى إحراز تقدم كبير خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بشأن القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وقواعد المنشأ التفضيلية، وتطبيق الإعفاء في مجال الخدمات الممنوح لأقل البلدان نمواً.

253 - وأعرب الوزراء عن قلقهم من كون الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، ورغم بوادر انتعاش ضئيلة، قد ساهمت في تقويض التنمية في جميع البلدان النامية، وأشاروا إلى حدوث تراجع في ما تحقق

من مكاسب إنمائية متواضعة على مر السنين، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، وهو ما يجعل عدداً أكبر من سكانها يقعون في براثن الفقر المدقع. وأعرب الوزراء عن قلقهم لأنه في ظل مسار النمو الحالي، قد يظل 35 في المائة تقريباً من سكان أقل البلدان نمواً في فقر مدقع بحلول عام 2030. فالكثير من هذه البلدان ما زال متأخراً عن الركب فيما يتعلق بتحقيق معظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها استكمال ما لم يُنفذ من الأهداف الإنمائية للألفية.

254 - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأن أقل البلدان نمواً تعاني بشكل غير متناسب من مجموعة متنوعة من الصدمات العامة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلب أسعار السلع الأساسية بصورة مفرطة، والأوبئة الصحية، والكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات البيئية. فآثار هذه الصدمات لا تقتصر على وقف وتيرة التقدم الاقتصادي وعلى تفاقم الفقر فحسب، بل تقوض أيضاً قدرة أقل البلدان نمواً على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء على الحاجة إلى إنشاء آلية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لبناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود، بالاستفادة من التدابير والمبادرات القائمة.

255 - وأكد الوزراء على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في رصد حالة مديونية أقل البلدان نمواً، لأن خمسة منها توجد في حالة مديونية حرجية وخمسة وعشرون معرضة بدرجة كبيرة لأن تصبح في حالة مديونية حرجية، وأن نسبة خدمة الديون إلى الصادرات قد ساءت بشكل حاد خلال العقد الأخير. وأهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضّل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، لمعالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، من أجل إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نمواً لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء. وكرر الوزراء تأكيد التزامهم بالعمل من خلال المبادرات القائمة، مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكدوا من جديد أهمية الشفافية في إدارة الديون. وشدد الوزراء على ضرورة أن يأخذ إطار القدرة على تحمل الديون لأقل البلدان نمواً في الحسبان بشكل منهجي القيود الهيكلية التي تخضع لها تلك البلدان ومتطلبات الاستثمار طويل الأجل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

256 - ورحب الوزراء بتفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وافتتاح مقره في مدينة غيبيزي، تركيا. وشددوا على الحاجة إلى مواصلة تمويله بهدف تحقيق قدرته على تعزيز القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وأهابوا أيضاً بجميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يكفلوا الاستمرار في تقديم الدعم المالي والعيني لكي يتسنى لمصرف التكنولوجيا أن يعمل بفعالية.

257 - وسلّم الوزراء بالاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية الناجمة عن موقعها غير الساحلي وبعدها عن الأسواق العالمية ومعوقات الجغرافية التي تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلباً في تمتيتها المستدامة بوجه عام، وأعربوا عن قلقهم لأن هذه البلدان تتأثر في جهودها المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة بالانخفاض المتكرر في أسعار السلع الأساسية، ولأنها شديدة التعرّض لتغير المناخ، وتعاني أكثر من غيرها من آثاره الضارة ولاحظوا كذلك أن الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية، بما في ذلك النمو المتعثر، وارتفاع التضخم، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وتعطل سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الشحن

والتجارة، تشكل إكراهات للبلدان النامية غير الساحلية تمنعها من التعافي من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وتواجه هذه البلدان خطر المزيد من التهميش من التجارة العالمية وسلاسل القيمة العالمية.

258 - وأهاب الوزراء بالشركاء في التنمية وبلدان المرور العابر والمنظمات الدولية تعميم برنامج عمل فيينا ووضع تسهيلات خاصة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، لمساعدتها في تنفيذ وتوسيع نطاق مبادرات تيسير التجارة، وفي تنفيذ اتفاق تيسير التجارة تنفيذاً فعالاً، ودعوا المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية إلى إعداد وسائل تمويل مخصصة للبنى التحتية في تلك البلدان. وأشار الوزراء إلى نتائج المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي كلف لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة بعقد دورة مخصصة لقضايا المرور العابر سنوياً حتى يتم الانتهاء من الاستعراض المقبل لاتفاقية تيسير التجارة في عام 2026 لمناقشة أفضل الممارسات، فضلاً عن القيود والتحديات التي يواجهها جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان غير الساحلية. وأشار الوزراء أيضاً إلى الإعلان المعتمد في الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر للتجارة والتنمية في 2 أيلول/سبتمبر 2021، والإعلان المعتمد في اجتماع وزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية تحضيراً للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ونتائج مؤتمر وزراء النقل في البلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في عوازة، تركمانستان، يومي 15 و 16 آب/أغسطس 2022.

259 - وشدد الوزراء على أنه مع اقتراب البلدان النامية غير الساحلية من المراحل النهائية من خطة عام 2030 وبرنامج عمل فيينا، يجب إعادة توجيه الجهود الرامية إلى إنجاز كليهما لإدماج الأثر الطويل الأجل لكوفيد-19، وبناء مؤسسات أكثر مساواة وشمولية واستدامة، ورعاية اقتصادات قادرة على الصمود. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الانتعاش التحولي الذي يهدف إلى الحد من قابلية التأثر بالأزمات المستقبلية وضمان قدرة البلدان النامية غير الساحلية على إحراز التقدم الضروري نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لطموح برنامج عمل فيينا وطابعه الملح أمر بالغ الأهمية.

260 - وأكد الوزراء من جديد التزامهم القوي بتنفيذ إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وشجعوا البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنى التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ بشكل منسق ومتسق وسريع. وعلاوة على ذلك، أعاد الوزراء التأكيد على أن برنامج عمل فيينا يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030، ورحبوا في هذا الصدد بالإعلان السياسي الذي اعتمد في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 في نيويورك، وأحاطوا علماً مع التقدير بخريطة الطريق التي اعتمدت خلال الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية في 23 أيلول/سبتمبر 2020.

261 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بقرار الجمعية العامة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في عام 2024، لإجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ برنامج عمل فيينا، وبصياغة واعتماد إطار جديد للدعم الدولي الموجّه لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وتعزيز

الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية. وأشار الوزراء إلى أن الجمعية العامة ستتخذ قرارات في دورتها السابعة والسبعين بشأن الجوانب التنظيمية، بما في ذلك مكان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية ومدته ومواعيده المحددة، وشجعوا البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والبلدان الشريكة على المشاركة بنشاط في التفاوض بشأن طرائق عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الذي سيجرى في اللجنة الثانية خلال الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والسبعين للجمعية.

262 - ورحب الوزراء بعقد اجتماع استعراض منتصف المدة الإقليمي الأفريقي لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 في مراكش، المغرب، في آذار/مارس 2019. وأكدوا على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا في أفريقيا والتحديات التي يواجهها، ودعوا إلى تعزيز التعاون الإقليمي بشأن سياسات المرور العابر وزيادة الدعم في مجالات تشمل الربط في مجالات من قبيل النقل والطاقة والهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنويع الصادرات والقيمة المضافة وتيسير التجارة.

263 - وشددوا على أهمية العمل على وجود تآزرٍ واتساقٍ قويين في تنفيذ خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل فيينا، وشجعوا على التنسيق والاتساق في متابعة تنفيذها. وشدد الوزراء على أن توافر بيانات يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب تكون موثوقة وعالية الجودة ومفصلة واستخدامها لقياس الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، إلى جانب تقييم التقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة، هي أمور تدعم الجهود الرامية إلى كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب، ودعوا الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بناء وتعزيز قدراتها الوطنية الرسمية في مجال جمع البيانات وتصنيفها ونشرها وتحليلها. ودعا الوزراء إلى تنشيط الشراكة العالمية بحيث تقوم على شراكات متجددة ومعززة بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركائها في التنمية وجهات أخرى من أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذًا كاملاً وناجحاً وحسن التوقيت تمشياً مع الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لحالة تنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وكذلك خريطة الطريق للتعبيل بتنفيذ برنامج العمل هذا.

264 - وأكد الوزراء من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تمثل "حالة خاصة" في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تتفرد بها، ومن بينها صغر حجمها وبعدها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، والصدمات الاقتصادية الخارجية، وتعرضها للتحديات البيئية العالمية، بما في ذلك مجموعة كبيرة من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها. ورأوا أن تغير المناخ وتأثيراته الضارة ما زالا يشكلان خطراً كبيراً على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان أكبر تهديد لبقائها ولمقومات وجودها، نتيجة لأمر من بينها فقدان أجزاء من أراضيها.

265 - وأبرز الوزراء أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد تأثرت كثيراً بالجائحة، وحتى قبل أن تحل الجائحة يتبين من استعراض منتصف المدة لمسار ساموا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية كانت تواجه صعوبات كثيرة في تحقيق خطة عام 2030 والتنفيذ الكامل لمسار ساموا. وشددوا على الحاجة إلى استجابة مصممة خصيصاً من أجل مساعدة هذه الدول الصغيرة بشكل أفضل.

266 - وأشار الوزراء إلى قرار عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2024 ورحبوا بعرض حكومة أنتيغوا وبربودا استضافة المؤتمر. وفي هذا الصدد، دعوا جميع الدول إلى إظهار التضامن مع الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال العملية التحضيرية للمؤتمر الرابع نظرا للسنوات القصيرة المتبقية من ولايات مسار ساموا.

267 - وشدد الوزراء كذلك على الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطريقة منسقة لمساعدتها في الحفاظ على الزخم الذي تحقق في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهناك أيضا حاجة إلى مزيد من الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، وفي هذا الصدد، أحاطوا علما ببرنامج عمل ودادلي الذي اختتم مؤخرا والذي استضافته حكومة أنتيغوا وبربودا بصفتها رئيسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية والذي جمع بين الدول الجزرية الصغيرة النامية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

268 - وقال الوزراء إن القلق لا يزال يساورهم إزاء عملية إخراج الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نموا، ودعوا المجتمع الدولي، ولا سيما لجنة السياسات الإنمائية، أن يولي الاعتبار الواجب لمواطني الضعف الفريدة التي تختص بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك عند النظر في خروجها من فئة أقل البلدان نمواً أو سوف تواجهه أو يكن أن تواجهه، وقالوا كذلك إنهم يدركون أن الدول الجزرية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل تواجه تحديات خاصة في تحقيق التنمية المستدامة، على الرغم من تصنيفها من حيث الدخل، كما أن هذه البلدان ليست متجانسة، وهي لا تزال معرضة بشدة للصدمات البيئية والاقتصادية، وتعتمد اعتمادا كبيرا على الأسواق الخارجية.

269 - وأشار الوزراء إلى توصيات الأمين العام بشأن إمكانية تطوير وتنسيق العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتصل بإمكانية إنجازه واستخدامه، وأشاروا كذلك إلى إنشاء فريق خبراء تمثيلي رفيع المستوى يشترك في رئاسته رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا. وأحاطوا علما بإصدار فريق الخبراء الرفيع المستوى للتقرير المؤقت عن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وتطلعون إلى وضع الصيغة النهائية لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد واعتماده بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022.

270 - ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في وضع إطار لرصد مسار ساموا بمبادرة من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وأعربوا عن تأييدهم لما يشتمل عليه الإطار من إجراءات وبرامج تتعلق بالسياسات العامة لضمان التنفيذ الكامل لمجالات التنمية الحيوية التي يركز عليها مسار ساموا. وشدد الوزراء كذلك على قيمة الشراكات الحقيقية والدائمة باعتبارها وسيلة لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تلك الشراكات التي يتم رصدها من خلال إطار شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية، ورحبوا بإنشاء جائزة لشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية وأشاروا إلى أن حفل توزيع الجوائز الافتتاحي أقيم في 11 تموز/يوليه 2022 أثناء الحوار العالمي السنوي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

271 - وأقر الوزراء بالصلوات الوثيقة بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومسار ساموا. وحثوا، إضافة إلى ذلك، على تنفيذ الخطتين تنفيذًا كاملاً وفعالاً، بما يشمل الوفاء بمقتضيات جميع وسائل التنفيذ.

وفي هذا الصدد، شجعوا أيضا المبادرات والبرامج الأخرى التي تدعم أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تحقيق التنمية المستدامة. ويشمل ذلك زيادة تعزيز الشراكات العالمية من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات ذات الأولوية المحددة في مسار ساموا من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد، لاحظوا مع التقدير المبادرات العديدة التي قادتها بالفعل بلدان الجنوب.

272 - ورحب الوزراء بالإطار الاستراتيجي للمشاركة مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي اعتمدته المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في قراره م ع-18/ق-9 المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والمعنون "التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل". وأقروا بأن جائحة كوفيد-19 أدت إلى تفاقم مواطن الضعف لدى البلدان المتوسطة الدخل. فبينما تمكنت الاقتصادات المتقدمة من التصدي بقوة للجائحة، بفضل قدرتها النقدية والمالية، قدم المجتمع الدولي اقتراحات لدعم أفقر البلدان من خلال مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، ومن خلال الإطار المشترك لمعالجة الديون بأكثر من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، ومن خلال الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية. وبين طرفي النقيض هذين، تبقى البلدان المتوسطة الدخل منسية، فلا هي من هنا ولا هي من هناك. فالبنك الدولي يقدر أن 82 في المائة من مجموع الفقراء المعتمدين الجدد في العالم سيكونون في البلدان المتوسطة الدخل. وشجع الوزراء أيضا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على استكشاف سبل لضمان أن تعالج المساعدات التي تقدمها الفرص المتاحة في البلدان المتوسطة الدخل والتحديات التي تواجهها على اختلاف الظروف في كل منها.

273 - وأشار الوزراء إلى أنه لا تزال البلدان المتوسطة الدخل هي موطن غالبية الناس الذين يعيشون في فقر، ولا تزال التفاوتات والثغرات قائمة. فما زالت هذه البلدان تواجه تحديات كبيرة في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وكّرر الوزراء تأكيد الحاجة العاجلة إلى تحديد طرق ووسائل تكفل القيام في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، على نحو ملائم، وبطريقة مصممة خصيصا لتلك البلدان، بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاءفرادى البلدان. وأكدوا في هذا السياق أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسن الدعم الذي تقدمه في مختلف السياقات القطرية، بما يشمل البحث في كيفية تقديم دعم يتسم بالكفاءة والفعالية وبمزيد من التنسيق وجودة التركيز إلى البلدان المتوسطة الدخل. ويتطلع الوزراء إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى الثالث للجمعية العامة خلال الدورة السابعة والسبعين لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة وكيفية تعزيز التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل.

274 - وسلم الوزراء بأهمية التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. ورأوا أنه، لضمان الحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب وتحسين التنسيق والرفع من نوعية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه. وسلم الوزراء أيضاً بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى المقدمة بشروط تساهلية تظل مهمة لعدد من البلدان متوسطة الدخل ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لتلك البلدان. وأبرز الوزراء، في هذا الصدد، ضرورة أن يتم داخل منظومة الأمم المتحدة، وضمن الولايات المنوطة بهذه المنظومة، اتخاذ جميع الترتيبات المؤسسية اللازمة لدعم البلدان

المتوسطة الدخل، ولا سيما من خلال استراتيجية شاملة وطويلة الأجل على نطاق المنظومة تهدف إلى تيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتنسيق الدعم المقدم لهذه البلدان.

275 - ويتطلع الوزراء إلى عملية المسح التي يجريها الأمين العام والتي ستقدم لمحة عامة مفصلة عن الدعم الحالي المتاح للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك المؤشرات والأطر والاستراتيجيات والأدوات ذات الصلة، في حدود الموارد المتاحة، من أجل النظر في وضع خطة استجابة شاملة على نطاق المنظومة، عند الاقتضاء، تهدف إلى التعامل بشكل أفضل مع الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم دعم منسق وشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس التحديات المحددة التي تواجهها واحتياجاتها المتنوعة، وأعربوا عن تطلعهم إلى إتمام العمل الجاري على وضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. ويشدد الوزراء على أهمية التوصل إلى نتيجة عملية المنحى، مع مراعاة تعليقات جميع الدول وأصحاب المصلحة.

276 - ودعا الوزراء إلى إيلاء اهتمام خاص للبلدان المتوسطة الدخل في انتقالها إلى بلدان ذات مستويات دخل أعلى، معتبرين أن البلدان المتوسطة الدخل معرضة لخطر أكبر يتمثل في استبعادها كبلدان متلقية للتعاون الإنمائي والتدفقات المالية، مع وجود درجة عالية من التسهيلات تأتي من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والبلدان المانحة، وأن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل مصدرا هاما لدعم عملياتها الإنمائية وتنميتها الوطنية.

277 - وأكد الوزراء من جديد أن البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، إذ هي موطن لـ 62 في المائة من فقراء العالم. وقد أقرت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أن العديد من البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات معينة من قبيل تغير المناخ، والمديونية الحرجة، والعجز المالي، وزيادة الديون العامة وديون الشركات، وتجنب الضرائب، والحماية التجارية، والاعتماد الشديد على قطاع السياحة، وتقلص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتدفق الكبير لللاجئين، وتجزؤ الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، مع وجود حصة كبيرة من العمالة في القطاعات غير المنظمة أو المنخفضة الإنتاجية، وشدة الضعف إزاء أي جوائح تظهر في المستقبل وأي تحديات عالمية أخرى.

278 - وسلّم الوزراء بأن جائحة كوفيد-19 عرضت البلدان المتوسطة الدخل، بما فيها البلدان التي في طريقها إلى الانضمام إلى شرائح دخل أعلى، لمخاطر فقدان الكثير من المكاسب التي حققتها بشق الأنفس في مجال التنمية، وبأنه لا بد من القيام بالمزيد من أجل تحقيق انتعاش مستدام فيما يتعلق بجهود تعبئة الموارد، والقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والتغطية الصحية الشاملة، وتعزيز النظم الصحية والتصدي للجائحة والتأهب لها، وإعادة الأطفال إلى المدارس، والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتعزيز فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وتحقيق القدرة على تحمل الديون، والحد من أوجه عدم المساواة، وسد الفجوات الرقمية، وتعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

279 - وأكد الوزراء من جديد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في منأى عن السلام والأمن، وأن السلام والأمن سيكونان مهددين في غياب التنمية المستدامة. وسلّم الوزراء كذلك في هذا الصدد بأن البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، ولا سيما من أقل البلدان نمواً، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي، تواجه تحديات هيكلية محددة وتتطلب اعتماد نهج محددة السياق، بما في ذلك وضع

سياسات وطنية وتدابير للدعم الدولي محددة الهدف من أجل التصدي لهذه التحديات ودعم أنشطة بناء السلام وبناء الدولة والتنمية المستدامة. وأحاط الوزراء علماً بالمبادئ التي حددتها مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، وهي الدول المتضررة من نزاعات حالية أو سابقة.

280 - وأعاد الوزراء التأكيد على أن الحق في تقرير المصير حق أساسي ترتكز عليه الأمم المتحدة. ورأوا، بالنسبة إلى البلدان النامية، أن هذا الحق قد شكل، ولا يزال يشكل، منارة أمل لكل من يعاني تحت وطأة الاحتلال. وقالوا في هذا السياق إن المجتمع الدولي ينبغي، في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها، ألا ينسى الصعوبات الشديدة التي تواجه البلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي وأن يسعى إلى إزالة العقبات التي تحول دون الأعمال الكاملة لحقها في تقرير المصير، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وعلى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وإلى ضمان عدم تركها خلف الركب.

281 - وأكد الوزراء من جديد ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

282 - وأكد الوزراء من جديد دعمهم الثابت لقضية فلسطين العادلة وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني. كما أعادوا تأكيد دعمهم المبدئي والطويل الأمد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال والعدالة والسلام والكرامة في دولته فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وأعرب الوزراء عن الأسف العميق لإزاء عدم وجود أفق سياسي يحد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني وتنفيذ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. ودعوا المجتمع الدولي إلى بذل الجهود اللازمة لدعم هذه الأهداف، مشددين على ضرورة الملحة لتكثيف الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وتحقيق السلام.

283 - وكرر الوزراء دعوتهم إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتسحب فوراً وبالكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل، إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، ومن باقي الأرض اللبنانية المحتلة. وأكدوا مجدداً تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي تستهدف تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 425 (1978) و 497 (1981) و 1850 (2008) و 2334 (2016)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعادوا في هذا السياق التأكيد أيضاً على دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في بيروت في 28 آذار/مارس 2002.

284 - وأدان الوزراء أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل أو وضعهما أو تكوينهما الديمغرافي، وأي تدابير للضم بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون، وأعلنوا أن هذه القرارات الانفرادية ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها امتثالاً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

285 - وأعرب الوزراء عن شجبهم لما اقترفته إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، من انتهاكات منهجية خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعوا إلى

المساءلة عن هذه الانتهاكات وأهابوا بمجلس الأمن، إعمالاً لواجب صون السلام والأمن الدوليين الذي أناطه به الميثاق، أن يبذل جهوداً جادة للمتابعة بهدف إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا والإسهام في التوصل إلى حل سلمي وعادل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

286 - وأبدى الوزراء أسفهم لاستمرار مسار التراجع الإنمائي في قطاع غزة وللأزمة الإنسانية الأليمة، والظروف والتحديات الاجتماعية والاقتصادية القاسية، بما في ذلك انتشار الفقر والبطالة وأزمات الصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة التي يواجهها السكان المدنيون، لا سيما نتيجة الحصار الإسرائيلي المستمر والتأثير السلبي الدائم والهائل للاعتداءات العسكرية المتتالية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل. وكرر الوزراء مطالبتهم بالرفع الفوري والتام للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يشكل عقاباً جماعياً واسع النطاق. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء استمرار إعاقة الانتعاش بسبب الحصار الإسرائيلي وما ينجم عنه من تدهور في البنى التحتية والخدمات، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للمضي قدماً بإعادة الإعمار.

287 - وطلب الوزراء إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تلزم بشدة الشعب الفلسطيني، بما يضمنه من لاجئين فلسطينيين، خلال هذه المرحلة الحرجة، ولا سيما من أجل إعادة إعمار قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي، بما في ذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان.

288 - وكرر الوزراء الإعراب عن قلقهم في هذا الصدد إزاء الأزمة المالية المتكررة والنقص المتكرر في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وحثوا الدول على المساهمة في الأونروا وعلى تقديم دعمها القوي للجهود المتواصلة المبذولة لمتابعة تقرير الأمين العام (A/71/849) والتوصيات ذات الصلة الرامية إلى تعبئة تمويل أوفى للوكالة يكون أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر، من جانب جهات من بينها الأمم المتحدة، وذلك حرصاً على فعالية سير العمل في الوكالة، وعلى تقديمها للمساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية للاجئين الفلسطينيين، دون انقطاع، وفقاً للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، بما في ذلك خدماتها التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية، المعترف بأنها تعزز 10 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17.

289 - وناشد الوزراء الدول والمنظمات الإبقاء على تبرعاتها للوكالة، وكذلك زيادة التبرعات حيثما أمكن، كما دعوا الجهات المانحة الجديدة إلى تقديم الدعم، لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين والتكاليف الأساسية المرتبطة بالعمليات، بما في ذلك لمنع انتشار جائحة كوفيد-19 والتخفيف من تأثيرها. وأكدوا من جديد دعمهم القوي لولاية الأونروا، وفقاً لمسؤولية المجتمع الدولي ككل بصفة مستمرة عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

290 - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء زيادة التدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني من جراء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في استعمار الأرض الفلسطينية في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفي انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وفي تجاهل لفتوى محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، طالب الوزراء بوقف مصادرة إسرائيل للممتلكات الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية

والجدار، وهدم منازل الفلسطينيين، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، وجميع تدابير الضم، ودعوا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي ولجميع القرارات ذات الصلة. وأعربوا كذلك عن قلقهم العميق من تواتر أعمال العنف والترهيب والتحرّيش التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون، وإزاء تدمير الممتلكات الفلسطينية على يد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

291 - وأعاد الوزراء التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في السيادة على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه ومصادر الطاقة، وطالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وعن تدميرها، وعن التسبب في فقدانها أو نضوبها، وعن تعريضها للخطر، لأن هذه الأعمال تشكل انتهاكات للقانون الدولي وتقوض على نحو خطير قدرتهم على تحقيق التنمية المستدامة.

292 - وأكد الوزراء مجدداً على ضرورة أن تستأنف حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وللقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأعربوا عن تقديرهم لاستعداد الأرجنتين الطيب لعقد مفاوضات تتصل بهذا الهدف ورغبتها في ذلك وأشاروا إلى أن 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 يصادف الذكرى السنوية الأربعين لاتخاذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 9/37، الذي عهد إلى الأمين العام بمهمة القيام بمساعي حميدة من أجل مساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات المذكورة.

293 - وفي هذا الصدد، جدد الوزراء التأكيد على مبدأ السلامة الإقليمية المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وسلطوا الضوء على حق الدول الأعضاء في المجموعة في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، بما في ذلك حق جمهورية الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة ضد الأنشطة غير المأذون بها لاستكشاف واستغلال الهيدروكربونات في المنطقة المشار إليها، وأشاروا إلى ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة، وفقاً لقرار الجمعية 49/31.

294 - ورحب الوزراء بالجهود التي بذلتها حكومة كولومبيا من أجل تنفيذ سياستها لتحقيق الاستقرار والتوحيد في إقليمها. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء المجتمع الدولي إلى أن يقدم دعمه الكامل إلى كولومبيا في هذه المرحلة الحاسمة من العملية.

295 - وأكد الوزراء مجدداً أهمية دعم وتعزيز تعددية الأطراف، واعترفوا في هذا الصدد بأن خطة العمل الشاملة المشتركة بين جمهورية إيران الإسلامية والأطراف الأخرى تمثل حالة ملموسة من الإجراءات الناجحة المتعددة الأطراف لحل القضايا العالمية العالقة، وشددوا على أن مثل هذا النموذج يشكل مثالا حقيقيا على زيادة التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تقوية التعاون الدولي من خلال تعزيز وسائل التنفيذ.

296 - وأشار الوزراء إلى أنّ المملكة المتحدة انتزعت أرخبيل شاغوس، بما في ذلك ديبغو غارسيا، بشكل غير قانوني من أراضي موريشيوس، قبل الاستقلال، في انتهاك للقانون الدولي ولقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 (د-15) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1960 و 2066 (د-20) المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1965، وإلى أنّ جميع سكان أرخبيل شاغوس قد تم إجلاؤهم قسراً. وفي هذا الصدد، أحاط الوزراء علماً باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيار/مايو 2019 القرار 295/73، الذي يرحب بفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 25 شباط/فبراير 2019 بشأن النتائج القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965. وأحاط الوزراء علماً بما توصلت إليه المحكمة من نتائج تفيد بأن حق تقرير المصير هو قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي في عام 1965 وأن انتزاع أرخبيل شاغوس من أراضي موريشيوس هو فعل غير مشروع دولياً. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لما قضت به المحكمة ومفاده أن المملكة المتحدة ملزمة بإنهاء إدارتها لأرخبيل شاغوس بأسرع ما يمكن. وأحاط الوزراء علماً أيضاً بالحكم الصادر عن الدائرة الخاصة في المحكمة الدولية لقانون البحار في 28 كانون الثاني/يناير 2021. وأكد الوزراء من جديد، في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية، أن أرخبيل شاغوس كان ولا يزال دائماً جزءاً من أراضي موريشيوس وأن موريشيوس هي الدولة الوحيدة التي لها الحق قانوناً في ممارسة سيادتها على أرخبيل شاغوس وحقوقها السيادية على الحيز البحري التابع لها. وعقدوا العزم على التعاون الكامل مع الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل كفالة التعجيل بإنهاء استعمار موريشيوس، وفقاً لما طلبته محكمة العدل الدولية، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لتكتمل عملية إنهاء استعمار موريشيوس دون عقبات وبأسرع ما يمكن.

297 - وأحاط الوزراء علماً أيضاً بالشاغل الذي أعربت عنه جمهورية ملديف بشأن المسائل القانونية والتقنية الناشئة عن القرار غير القانوني الذي اتخذته المملكة المتحدة في عام 2010 بإعلان "منطقة محمية بحرية" في أرخبيل شاغوس تتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية ملديف، المعلنة في دستورها، وذلك دون المساس بأي تسوية تحدث مستقبلاً للحدود البحرية.

298 - وأعاد الوزراء التأكيد على أن فرض التدابير الاقتصادية القسرية، ومنها الجزاءات الانفرادية، على بلدان نامية لا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحوار والتفاهم بين البلدان.

299 - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم القاطع لفرض قوانين وقواعد يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، وكل الأشكال الأخرى من التدابير القسرية الاقتصادية بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية، وأعادوا التأكيد على الحاجة الملحة لإلغائها على الفور. وأكدوا أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد بشكل خطير أيضاً حرية التجارة والاستثمار. ومن ثم، أهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة لوقف استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

300 - وأعرب الوزراء عن رفضهم الشديد لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. وأكدوا من جديد دعوتهم حكومة الولايات المتحدة إلى أن تنتهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة منذ ستة عقود، والذي يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق تنميتها الكاملة. وفي الوقت نفسه، أعرب الوزراء عن أسفهم للتدابير التي تتفرضها حكومة الولايات المتحدة منذ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، والتي تعزز الحصار. وأعرب الوزراء عن عميق قلقهم إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا من حيث طابعه المتجاوز للحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للفصل الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، ورفضوا تعزيز التدابير المالية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار.

- 301 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على السودان، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب السودان، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.
- 302 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية إيران الإسلامية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.
- 303 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء هذا البلد، وشددوا في هذا الصدد على أهمية الحوار ودعوا إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.
- 304 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب الجمهورية العربية السورية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.
- 305 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.
- 306 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على زيمبابوي، والتي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء هذا البلد، وشددوا في هذا الصدد على أهمية الحوار، ودعوا إلى رفع تلك الجزاءات فوراً.
- 307 - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع السابع والثلاثين للجنة خبراء صندوق بيز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXXIV)/2022/2، وأيدوا ما جاء فيه من توصيات. وأثنى الوزراء على رئيس الصندوق لما أبداه من التزام مستمر، وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الصندوق. وفي ضوء الانخفاض الذي طرأ على عائدات الفائدة الخاصة بالصندوق الاستئماني بسبب الحالة المالية العالمية الراهنة، وفقاً لما أفاد به رئيس الصندوق، ناشد الوزراء كل دولة عضو أن تقدم تبرعاً سخياً للصندوق.
- 308 - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية لمجموعة الـ 77 الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXXIV)/2022/3، بصيغته التي عرضها رئيس مجموعة الـ 77، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد الاشتراكات المستحقة عليها على بذل جهود خاصة لتسديدها.
- 309 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم الحار بانتخاب جمهورية كوبا بالتركية لتولي رئاسة مجموعة الـ 77 لعام 2023.
- 310 - وأبرز الوزراء التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها منذ اعتماد ميثاق الجزائر العاصمة، وشجعوا الدول الأعضاء والأمانة العامة لمجموعة الـ 77 على الاضطلاع بأنشطة لمتابعة اعتماد ميثاق الجزائر العاصمة، وأكدوا قائلين إننا في مجموعة الـ 77 والصين لا نزال ملتزمين بتطلعاتنا ومبادئنا المتمثلة في الوحدة والتكامل والتعاون والتضامن. وأعلن الوزراء تعهدهم الثابت بمواصلة إجراءاتهم المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل، ولا سيما القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.